@Tafsircenter

بناء الرُّتَب العِلْمِية للمفسّرين في التفسير

الأهمية والآفاق، مع طرح تصوّر تأسيسي للسّيْر في دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين

خليل محمود اليماني

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

ملخص البحث:

مارَسَ الصناعةَ التفسيرية عددٌ كبيرٌ من المفسِّرين عبر التاريخ، وفي ضوء وجود هذه الكثرة ممن تصَدَّوا للعمل التفسيري والكتابة في مجال التفسير، فإنّنا نحتاج بلا شَكّ للتعرّف على رُتَبِ هؤلاء المفسِّرين في التفسير؛ لما يفيده ذلك في الفهم العلمي لجهود المفسِّرين في التفسير ومعرفة المبرَّزين منهم فيه وأهل الصدارة وأصحاب الاشتغال المؤثِّر...إلخ، مما يُعِين على ضبط تصوّرنا لجهود المفسِّرين وإعطاء كلِّ ذي حقٍّ منهم حقّه بحسب جهده العِلْمي في الممارسة التفسيرية، وغير ذلك من الفوائد.

وقد اعتنتْ بعضُ الكتابات قديمًا وحديثًا بالترجمة للمفسِّرين والكلام في مناهجهم، إلا أنّ هذه الكتابات لم يبرز فيها بيان الرُّتَب العِلْمية للمفسِّرين في التفسير، ويحاول هذا البحث تسليط الضوء على فكرة دراسة الرُّتَب العِلْمية للمفسِّرين في التفسير وبيان أهميتها وفوائدها، وكيفيات تثوير البحث في استكشاف هذه الرُّتَب عمليًّا في واقعنا البحثي ومستلزمات ذلك، كما يقدّم تصورًا تطبيقيًّا لضبط لوازم السَّيْر البحثي في رُتَبِ المفسِّرين، حيث يعمل على ضبط خارطة الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين والموازنة بين هذه الطبقات، وغير ذلك.

وقد انتظم البحثُ في مقدمة وتمهيد ومطلبَيْن وخاتمة، فأمّا **المقدمة** فلبيان إشكالية البحث وأهدافه...إلخ، وأمّا المطلبان فجاءَا كالآتي:

المطلب الأول: دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين؛ الأهمية والآفاق.

المطلب الثاني: دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين؛ تصوّر تأسيسي لضبط لوازم السَّيْر.

وأمّا **الخاتمة** فذكرت أهم نتائج البحث وتوصياته.

مقدمة:

مارَسَ الصناعةَ التفسيرية عددٌ كبيرٌ من المفسِّرين عبر التاريخ، وفي ضوء وجود هذه الكثرة ممن تصَدَّوا للعمل التفسيري والكتابة في مجال التفسير، فإنّنا نحتاج بلا شَكّ للتعرّف على هؤلاء المفسِّرين من جوانب، منها الإحاطة بسِيرَتِهم ومَسِيرتهم وصفاتهم وأحوالهم ومؤلَّفاتهم...إلخ، ومنها التعرُّف على رُتَبِهم العِلْمية في التفسير.

ومعرفة الرُّتَب العِلْمية للمفسِّرين لها أهمية لا تخفى في سياق القراءة عن المفسِّرين؛ لما يفيده ذلك في الفهم العلمي لجهود المفسِّرين في التفسير ومعرفة المبرَّزين منهم فيه وأهل الصدارة وأصحاب الاشتغال المؤثّر...إلخ، مما يُعِين على ضبط تصوّرنا لجهود المفسِّرين وإعطاء كلِّ ذي حقّ منهم حقَّه بحسب جهده العلمي في الممارسة التفسيرية، وغير ذلك من الفوائد.

وقد اعتنَتْ بعضُ الكتابات قديمًا وحديثًا بالترجمة للمفسِّرين، إلّا أنّ الناظر في تراجمها يجدها تقدّم فقط بعض المعلومات التعريفية بالمفسِّرين من بيان تواريخ مولدهم ووفاتهم وذِكْر صفاتهم وأحوالهم ومؤلَّفاتهم ومصنَّفاتهم...إلخ، دون بيان ما يفيد في فهم الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير.

وبرغم بروز كتابات تَعَنَّتِ القول في مناهج المفسِّرين، إلّا أن هذه الكتابات تعالج -كما سيأتي معنا- بعضَ القضايا من الترجمة الموسّعة للمفسِّر وبيان

مصادره في التفسير وتبحث بعض القضايا النظرية في تفسيره، وغير ذلك مما لا تبرز فيه أيضًا على نحو دقيق طبيعة المنزلة العِلْمِيّة التي يحتلّها كلّ مفسِّر في ميدان التفسير والممارسة التفسيرية كأنْ يكون هذا المفسِّر مقدَّمًا في التفسير في كذا، وذاك المفسِّر عليه المعوّل في التفسير في جانب كذا...إلخ.

إشكالية البحث:

في ضوء ما سبق تتمحور إشكالية البحث حول التساؤلات الآتية:

- **ما قيمة وأهمية بيان الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير؟**
- **كيف يمكننا تثوير البحث لاستكشاف الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير؟**
- **كيف يمكننا السَّيْر في بناء الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير؟**

وتأتي أهمية هذه الإشكالية في إتاحتها التبصُّر بأهمية بيان الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين وآفاق تثوير البحث في هذا الجانب وآليات حفزه، وكذلك محاولة طرح تصوّرات تأسيسية من شأنها تعبيد الطريق أمام دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير وضبط اللوازم البحثية الرئيسة المُعِينة على السَّيْر فيه.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة رئيسة إلى:

- بيان أهمية البحث في دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين.
- بيان آفاق الاشتغال في دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين.
- إثراء واقع البحث في رُتَبِ المفسِّرين بطرح مقاربة تأسيسية لضبط لوازم السَّيْر في هذا الباب.

مخطط البحث:

سينتظم البحث في مطلَبَيْن يسبقهما مقدّمة وتمهيد ويقفوهما خاتمة؛ فأمّا **المقدمة** فلبيان فكرة البحث وإشكاليته وأهدافه...إلخ، وأمّا **التمهيد** فلتقديم إطلالة حول الكتابات حول المفسِّرين، وأمّا المطالب فجاءت كالآتي:

المطلب الأول: دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين؛ الأهمية والآفاق.

المطلب الثاني: دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين؛ تصوّر تأسيسي لضبط لوازم السير.

وأمّا **الخاتمة** فذكرنا فيها خلاصات البحث وأهم نتائجه.

تمهيد: نظرات في الكتابات حول المفسِّرين:

قام بعض العلماء والدارِسين قديمًا وحديثًا بالكتابة حول المفسِّرين، وإنّ الناظر في هذه الكتابات يجدها تدور إجمالًا في إطار التعريف بالمفسِّرين والترجمة لهم وذكر طبقاتهم الزَّمَنِية والكلام على مناهجهم في التفسير.

إنّ التعريف العام بالمفسِّرين والترجمة لهم وبيان طبقاتهم الزمنية هو مسار من أبرز مسارات الكتابة حول المفسِّرين. وفي هذا المسار تندرج الكثير من مؤلفات التراجم العامة التي تترجِم للمفسِّرين وغيرهم، وكذلك الكتابات في «طبقات المفسِّرين»؛ والتي من أبرزها: (طبقات المفسِّرين) للسيوطي (ت: ٩١١هـ)[(١)]، (طبقات المفسِّرين للداوودي) (ت: ٩٤٥هـ)[(٢)]، (طبقات المفسِّرين) للأَدِرنيّ (ت: ١٠٩٥هـ)[(٣)]، «نيل السائرين في طبقات المفسِّرين»

(١) طبقات المفسِّرين، السيوطي، ت: علي محمد عمر، مكتبة وهبة- القاهرة، ط: الأولى، ١٣٩٦هـ. وقد ترجَم السيوطي في كتابه لعدد من المفسِّرين، ورَتّب ذِكْرَهم على حروف المعجم.

(٢) طبقات المفسِّرين، شمس الدين الداوودي، دار الكتب العلمية- بيروت، بدون تاريخ.

(٣) طبقات المفسِّرين، أحمد بن محمد الأدرني، ت: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم- السعودية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م. جدير بالنظر أنّ المحقّق ذَكَر أنّ نِسْبة مؤلّف الكتاب هي الأدنه وي، والصواب أنها الأدرني -نسبة لمدينة أدرنه التي يُنسب إليها المؤلِّف- كما ذكر الدكتور/ بكر آل عايد في كتابه: (علم طبقات المفسِّرين؛ نشأته وتطوره)، دار الطرفين للنشر والتوزيع- الطائف، ١٤٣١هـ، ص٤٢.

لمحمد طاهر البنجبيري (ت: ١٤٠٦هـ)[١]. وكذلك تندرج المؤلَّفات التي هي عبارة عن معاجم للمفسِّرين كما نجده في (معجم المفسِّرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر) لعادل نويهض (ت: ١٤١٧هـ)[٢].

إنّ الناظر في المضامين المتعلّقة بالكلام على المفسِّرين في هذه المؤلَّفات يجدها تدور بشكلٍ عامّ على إيراد معلومات تتعلّق بالآتي:

أولًا: بيان تواريخ الولادة والوفاة للمفسِّرين، وكذا بيان أنسابهم.

ثانيًا: ذكر شيوخ المفسِّرين وتلاميذهم.

ثالثًا: ذكر مصنفات المفسِّرين ومؤلَّفاتهم.

إنّ المضامين التي تُوردها هذه المؤلَّفات وإنْ تفاوتَتْ في قدر المعلومات التي تحملها اختصارًا وبسطًا -بحسب طريقة كلّ مؤلِّف في ذلك- إلّا أن المعلومات التي تذكرها حول المفسِّرين لا تخرج بشكلٍ عامّ عن هذا الإطار المعلوماتي الذي ذكرْنا من طَرْق ما يفيد في بيان تواريخ ولادة ووفاة المفسِّرين وبيان أنسابهم...إلخ. وإنّ طريقة ترتيب عرض المفسِّرين وإنِ اختلفتْ بين

---

(١) نيل السائرين في طبقات المفسِّرين، محمد طاهر البنجبيري، مكتبة اليمان- باكستان، ط: الثالثة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(٢) صدر عن مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بتقديم الشيخ حسن خالد (مفتي لبنان). يراجع في عرض هذا المعجم، هذا التقرير المنشور على مرصد تفسير:
https://tafsiroqs.com/article?article_id=3939

المؤلَّفات -فجاءت في بعضها قائمة على حروف المعجم وفي بعضها تبعًا لطبقات وقرون زمنية محدّدة تقدّر كلّ طبقة أو قرن منها بمائة عام- إلّا أن ذلك ليس له أيّ انعكاس على مضامين هذه المؤلَّفات التي لا تخرج عمّا ذكرنا.

وهذه المعلومات التي تذكرها المؤلَّفات ظاهرة في أنها تخلو من ذِكْرِ ما يفيد في تبيّن طبيعة رُتْبَة المفسِّر في التفسير والدرجة العِلْمِيّة الخاصّة به، وكذلك تخلو من تبيين المسارات المعرفية الكبرى في ممارسة التفسير/ الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين التي من المُفترَض أن تنضوي تحتها جهودُ كلِّ المفسِّرين، وأن تتم الإشارة في تراجم المفسِّرين إلى الوضعية العِلْمِيّة لكلّ مفسّر في سياق هذه المسارات والطبقات وطبيعة جهده العلمي فيها ومقدار ريادته في ممارستها؛ كأنْ كان رأسًا في مسار وطبقة كذا أو كان مقدّمًا في طبقة كذا وعليه المعوّل فيها...إلخ.

وأمّا الكتابات في مناهج المفسِّرين فإنها كتابات وإن كان يظهر منها -في ضوء عنوان المنهج الذي تحمله- النَّزْع لاستخراج البنية المنهجية الحاكمة للعمل التفسيري عند المفسِّرين، الأمر الذي يتوقّع منه حضور صور العمل التفسيري للمفسِّرين وما يتميّز به كلّ مفسِّر في الصورة والطبقة العِلْمِيّة التي يندرج فيها ورتبته في هذه الطبقة، إلا أنّ المتأمِّل للكتابات في هذا الباب لا يجد فيها مثل هذا النَّزْع؛ فالكتابات في مناهج المفسِّرين تدور في الجملة - كما هو بَيِّنٌ لمن يطالع النتاج فيها- على تناول عددٍ من العناصر تنصبّ على معالجة

مصادر المفسِّر وبعض القضايا التفسيرية عنده والقيمة العِلْمِيّة لتفسيره، وكذا المقارنة بينه وبين غيره في المنهج التفسيري، وتمهّد لذلك بطبيعة الحال بعقد ترجمة للمفسِّر وتعريفٍ به وبكتاباته وعصره ومذهبه العقدي والفقهي...إلخ[(١)].

فهذه هي العناصر الثابتة التي تدور عليها معالجة مختلف كتب مناهج المفسِّرين على تفاوت بينها في ذِكْرِ هذه العناصر، وهذه العناصر كما هو بَيِّنٌ لا تنصبّ على المعالجة الدقيقة لصورة الاشتغال المعرفي للمفسِّر في التفسير وتأمّل طبيعة البناء النظري والقواعد الحاكمة لهذا المشغل عنده...إلخ، مما يفيد في بيان الطبقة العِلْمِيّة التي يتموضع فيها المفسِّر ورُتبته في هذه الطبقة.

إنّنا ومن خلال ما سبق يمكن لنا القول أنّ الكتابات حول المفسِّرين قديمًا وحديثًا لم يَبرز فيها ما يفيد في بيان الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير. وفيما يأتي نبيّن قيمة بروز هذا الاشتغال البحثي حول المفسِّرين وآفاق العمل فيه.

---

(١) يراجع: ١- البناء النظري للتفسير، قراءة في المنجز مع طرح رؤية للنهوض بالبناء النظري للتفسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/research/64، ص٨٤ وما بعدها.

٢- الطريقة الشائعة في دراسة مناهج المفسِّرين؛ عرض وتقويم، كتاب (منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم) للدكتور/ عبد الوهاب فايد أنموذجًا، عبد الرحمن المشدّ، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5357

المطلب الأول: دراسة الرُّتب العِلمية للمفسِّرين؛ الأهمية والآفاق:

سيدور الاشتغال في هذا المطلب على النظر في قيمة دراسة وبيان الرُّتَب العِلْمية للمفسِّرين وثمراته، وكذلك طرح آفاق العمل في ذلك الأمر وكيفيات تثوير البحث فيه، وسينتظم المطلب في فرعين:

الفرع الأول: أهمية دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين.

الفرع الثاني: آفاق العمل في دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين.

الفرع الأول: أهمية دراسة الرُّتب العلمية للمفسِّرين:

يعدُّ التعرُّف على الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين من الأمور بالغة الأهمية لدى قراءتنا لسِيَر المفسِّرين وتراجمهم، ففي ضوء كثرة المفسِّرين الممارِسين للتفسير عبر التاريخ، وتفاوت جهودهم في خدمة التفسير وآثارهم في الارتقاء به، فمن المهمّ كثيرًا أن يكون لدينا تصور واضح عن رُتَب هؤلاء المفسِّرين في التفسير، ومَنْ صاحب الصدارة منهم في جانب كذا، ومَنْ حَقّه التقديم في جانب آخر، وغير ذلك من الأمور التي تجعل تصوراتنا للمفسِّرين وعملهم تتسم بالانضباط، ونعرِف لأصحاب الجهود العالية في الفنّ منهم أقدارهم ومكانتهم، وهو ما يُفضي بطبيعة الحال للاهتمام بتجارب هؤلاء المفسِّرين وبنتاجهم ومسارات اشتغالهم، وأن يكونوا محلّ القدوة والمثال في العمل التفسيري.

إنّ معرفة رُتَبِ المفسِّرين في التفسير تفيد كثيرًا في عملية استكشاف طبيعة الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير، فتحديد رُتْبَة المفسِّر ترتبط ببيان طبيعة وقيمة مسار الاشتغال التفسيري العام الذي قام عمله فيه، ثم بيان رُتبته في هذا المسار من الاشتغال بحسب طبيعة الجهد الذي قدّمه فيه كما سيأتي معنا، ولا شَكّ أن معرفة طبيعة الطبقات العِلْمِيّة التي انتظمت الاشتغال التفسيري للمفسِّرين في التفسير مهم جدًّا؛ فهذه الطبقات هي تمثيل وتجسيد لمسارات العمل في التفسير؛ ومن ثم فإنّ الوعي بها لازم في سياق وعينا بالتفسير المنتَج ذاته والجهود التي قامتْ فيه، وتيسير إمكان المراكمة المنضبطة على هذه الجهود.

إنّ فهم الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين والنظر فيها سيحقّق لنا ليس مجرّد العلم بالمسارات العِلْمِيّة للاشتغال التفسيري التي قامتْ في رحاب التفسير، وإنما تيسير الاقتراب المعمّق من طبيعة هذه المسارات، لما تثيره الكتابة في الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين ولا بد من تسليط الضوء على مسارات هذا الاشتغال وأنواعها وما تبديه من معايير منهجية فارقة في بيان رُتَبِ هذه المسارات وأكثرها أولويّة في خدمة التفسير ذاته الذي كان محلًّا لاشتغال المفسِّرين، الأمر الذي يفيد في تكوين إطار منهجي يمكّن من المفاضلة العِلْمِيّة بين مسارات الاشتغال في التفسير، وبالتالي المفاضلة بين هذه المسارات وجهود المفسِّرين في كلّ مسار منها، بحيث يحصل لدينا الوعي بالمسارات التي قُطِعَتْ فيها أشواط كبيرة

والمسارات التي لا تزال تحتاج لخدمة وعمل، وهكذا، وأيضًا دراسة هذه المسارات عبر التاريخ ودراسة وضعيتها وأسباب هيمنة أحد المسارات وتراجُع بعضها، وأن نتعرّف كذلك على مَنْ شقّقوا هذه الطبقات أولًا ومن كانت صناعته بالغة الأثر والريادة في طبقةٍ ما وخلّفَتْ بصمات في نسق الممارسة فيها، وغير ذلك مما يفيد بطبيعة الحال في حُسْنِ الوعي بالتفسير المنتَج في الفنّ، وحفز الجهود والطاقات في دائرة التفسير نحو المسارات المؤثّرة في ساحته والخادمة له بصورة أكبر من غيرها...إلخ.

وإضافة لما سبق فإنّ العمل في رُتَبِ المفسِّرين وبيان هذه الرُّتَب سيتيح لنا غايات معرفية كثيرة؛ أبرزها:

الأول: بناء محدّدات مفهوم المفسِّر وتثوير النقاش حول معاقد التفسير:

تعاني الممارسة التفسيرية تطبيقيًّا من اختلافات جوهرية وعميقة في مفهوم التفسير؛ فهناك ممارسات اهتمّتْ ببيان المعنى، وهناك ممارسات اهتمّتْ ببيان الروابط والمناسبات، وهناك ممارسات اهتمّتْ ببيان الجانب الهدائي في النصّ القرآني، وغير ذلك.

إنّ عدم وحدة مفهوم التفسير بين المفسِّرين عبر التاريخ وعدم تواردهم على دلالة محدّدة للتفسير هو أمر كان له انعكاسات شديدة السلبيّة على مسيرة التفسير؛ إِذْ أَفْضَتْ لعدم وضوح مرتكزات هذا التفسير؛ من مثل مفهوم التفسير ومفهوم المفسِّر وموارد التفسير.

وبخصوص مفهوم المفسِّر فإنه صار -في ضوء هذا الواقع للتفسير- ينتابه قدرٌ كبيرٌ من الضبابية وعدم الوضوح، فهل المفسِّر هو المشتغِل بدائرة المعنى فقط وما يتعلّق بذلك من صور الاشتغال المتنوّعة، أم أنه المشتغِل بذلك إضافةً لاستخراج الأحكام واستنباطها وذِكْر النّكات البيانية والنحوية والمناسبات بين الآيات والسور، أم أنه مَنْ يهتم ببحث مقاصد النصّ القرآني وتتبُّع جانبه الهدائي، وإبراز وجْهة القرآن ومنهجه إزاء القضايا التي يعالج بها مشكلات الحياة المتنوّعة...إلخ؟ وفي دائرة الاشتغال بالمعنى هناك اختلافات في مفهوم المعنى وهل هو المعنى المراد (المعنى السياقي)، أم المعنى اللغوي، أم المعنى الإشاري؟

وفي ضوء بناء الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين، وحاجة ذلك لمعايير فارقة وموحّدة من داخل التفسير، فإنّ هذا سَيُعِين على تكوين المحدّدات المنهجية الضابطة لمفهوم المفسِّر وبيان طبيعة ما يجب أن يتوافر في الاشتغال التفسيري حتى يستحق صاحبه حيازة لَقَب المفسّر من عدمه.

وهذا أمر له انعكاسات مهمّة جدًّا في تثوير حالة البحث بشكلٍ عامّ حول معاقد التفسير من حيث هو ممارسة؛ لأنّ بناء مفهوم المفسِّر لن يتأتَّى البتُّ فيه إلا من خلال ضبط مفهوم التفسير ذاته، الأمر الذي يتّصل ضبطه أصالةً بنقاش حيثية التفسير من حيث هو ممارسة وبيان طبيعة الجهة التي ينماز بها التفسير في عمله على النصّ القرآني ويكتسب بها خصوصيته من حيث هو ممارسة معرفية.

إنّ حيثية التفسير هي الإطار الضابط للممارسة التفسيرية والمحدّد للغاية الكبرى من ورائها، ويترتّب على تحرير القول فيها ضبط جميع مرتكزات العلم، ومن هاهنا فإنّ ما يستلزمه البحث في رُتَبِ المفسِّرين من ضبط مفهوم المفسِّر، فإنه سَيُعِين على تثوير النقاش حول حيثية التفسير ومرتكزات الممارسة التفسيرية، وهو نقاش بالغ الأهمية ونحتاج لحضوره بقوّة في أوساطنا البحثية لضبط مسيرة التفسير، كما بيَّنَّاه في غير هذا الموضع[(١)].

الثاني: بناء موقف علمي إزاء التعاطي مع المفسِّرين خارج دائرة أهل السُّنّة والجماعة:

يكثر الحديث في بعض الكتابات عن فكرة امتداد الأثر العقدي على الصَّنْعَة التفسيرية للمفسِّر وأنه كان عنصرًا فاعلًا جدًّا في بناء المضامين التفسيرية عند المفسِّرين، وعليه تقسّم التفاسير بحسب المذاهب العقدية للمفَسِّرين، وتَقوم الكتابات في التراجم -كما هو ملحوظ- بعدم الإسهاب في ذِكْر المفسِّرِين ممن انتسبوا لمذاهب عقدية خارج أهل السنّة والجماعة.

(١) يراجع في بيان أهمية نقاش معاقد التفسير وطرح رؤية لضبط هذه المعاقد: مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5299

فالسيوطي مثلًا قسم المفسِّرين في مقدّمة كتابه (طبقات المفسِّرين) إلى أربعة أنواع:

الأول: المفسِّرُون من السَّلَف والصحابة والتابعين وأتباع التابعين.

الثاني: المفسِّرُون من المحدِّثين[(١)].

الثالث: بقية المفسِّرين من علماء أهل السُّنَّة، الذين ضمّوا إلى التفسير التأويل والكلام على معاني القرآن، وأحكامه، وإعرابه وغير ذلك.

الرابع: مَنْ صنّف تفسيرًا من المبتدعة؛ كالمعتزلة والشّيعة وأضرابهم.

ثم علّق السيوطي على هذه الأنواع، بقوله: «...ولم أستوفِ أهل القسم الرابع، وإنما ذكرتُ منهم المشاهير؛ كالزمخشري، والرماني، والجبائي وأشباههم»[(٢)].

---

(١) ذكر السيوطي أنهم الذين صنّفوا التفاسير مسندة مُورِدًا فيها أقوال الصحابة والتابعين بالإسناد، وبيّن أن هذا النوع وسابقه من المفسِّرين من الصحابة والتابعين وأتباعهم تراجمهم مذكورة في طبقات الفقهاء.

(٢) طبقات المفسرين، ص٢١. ويلاحظ هاهنا أن تقسيم السيوطي للمفسِّرين ليس له معايير منهجية منضبطة في بنائه؛ ففي جانب منه يقسم المفسِّرين بحسب الانتماء لشريحةٍ ما؛ فمفسّرون من طبقة السَّلَف، ومفسِّرون من المحدِّثين، وفي جانب آخر يقوم على النظر للجانب العقدي فيقسم المفسِّرين لمفسِّرين من أهل السنّة والجماعة ومفسِّرين من الفِرَق المبتدعة.

وبغضّ النَّظَر عن رؤيتنا لصنيع كتب التراجم من عدم العناية بالترجمة للكثير من المفسِّرين خارج إطار أهل السُّنَّة والجماعة[١]، وكذا الموقف من دعوى وجود أثر للبُعْد العقدي في تشكيل مضامين التفسير من عدمه، وأنّ صحة مضامين التفسير لا تقوم على صحّة المعتقد ذاته؛ فقد يصح المعتقد ولا تصحّ المضامين التفسيرية، والعكس[٢] =فإنّ ضبط الطبقات والرُّتَب العِلْمِيّة

(١) إهمال الترجمة للعلماء ممن ينتمون لمذاهب عقدية خارج أهل السُّنَّة والجماعة هو أمر مشكل بلا ريب أيًّا كانت طبيعة الاعتبارات التي يستند عليها؛ فالكتابة حول الممارِسين للعلم في أحد الفنون لا ينبغي أن تقوم على هذا المسلك وإلا أفضى بنا ذلك لإشكالات كثيرة؛ منها: تزييف الصورة الحقيقة لواقع التاريخ العلمي ذاته للمجال والتعمية عليها، وكذا تفضي لتضخيم حضور الجوانب العقدية وتصوّر أن لها تأثيرًا عارمًا وقويًّا في الممارسة العلمية في المجال وتشكيل مضامينه، في حين أن الواقع لا يكون على هذه الصورة المبالغ فيها لا سيما في مجال التفسير، وستأتي الإشارة لذلك.

(٢) يعتبر كتاب (العقائدية وتفسير النصّ القرآني) للباحث/ ياسر المطرفي من الكتابات المهمّة التي تَعَنَّتِ الكشف عن حضور العقائدية في التفسير وتجلّيات التحيّز لرؤية عقدية معيّنة في مدونة التفسير، حيث اعتنى بشكلٍ مجملٍ ببيان الدوافع العقائدية للتوجّه للنصّ القرآني والمناهج العقائدية الناتجة عن ذلك وآليات اشتغالها وآثارها، إلا أنّ الكتاب صدر عن منطلق غير محرَّر ابتداء؛ فالعقائدية التي انطلق منها الكتاب وراح يقرأ وضعية التفسير في ضوئها تبدو فقيرة الحضور بصورة كبيرة في الممارسة التفسيرية ولا تشكّل نسقًا مؤطرًا مركزيًّا فيها على الحقيقة؛ فنحن لا ننفي بطبيعة الحال تأسيس المفسِّرين في بيان المعاني على منطلقات عقديةٍ ما، خاصةً إن كانوا تابعين لنسق عقدي له نضج في تشكّله السابق عليهم، ولكن مساحة هذا التأسيس ومقداره ضعيفة جدًّا ولا تعدو جملة آيات في ممارسة التفسير كما يجده كلّ ناظر في التفاسير التي اشتهر مؤلِّفُوها بالانتساب لنسق عقدي معيّن كما نجده مثلًا عند الزمخشري وابن عطية وأبي حيان وغيرهم، وأمّا الفضاء الرّحب للممارسة التفسيرية فإنّه لا يتأثر بذلك ولا يتشكّل وفقًا =

للمفسِّرين سيتيح دراسة جهود المفسِّرين في التفسير من خلال معايير حاكمة من داخل رَحِم التفسير ذاته، وهو ما يُعِين على بناء موقف علمي ومنهجي إزاء نظرتنا للبُعْدِ العقدي وأثره في مضامين التفسير، وأن يكون الحكم بوجود أثر لهذا البُعْد في تشكيل الصناعة التفسيرية عند المفسِّر وبناء مضامين التفسير عند المفسِّرين ليس قائمًا على مجرّد معرفتنا بالمذاهب العقدية للمفسِّرين فقط، وإنما من خلال دراسات جادّة للنتاج التفسيري ذاته للمفسِّرين، وبناء الأحكام على كلّ مفسِّر في ضوء هذا الدَّرْس لا غير، وهو أمر يفيد كذلك في تعميق وعينا

=

له، بل إنّه يتشكل تبعًا للبنية النظرية للتفسير التي صدر عنها المفسِّر والتي هي قضايا تفسيرية صرفة تتعلّق بموقفه من موارد وأدوات التفسير وكيفيات التعامل معها عند التعارض وما له حقّ التقديم وما له حقّ التأخير وغير ذلك مما لا كبير مدخل للنّسق العقدي في تشكيله بَلْه تصوّر طغيان حضور هذا النّسق العقدي فيه. وحتى مع حضور كتابات تفسيرية قد يقرب القول بأنها تشكّلت وفق منظور عقدي معيّن ككتابات الفلاسفة مثلًا، فإنّ هذه الكتابات بالِغة القِلّة ولا تمثّل شيئًا في مدونة التفسير المترامية الأرجاء وليس المعوّل عليها في النظر لميدان التفسير كما هو معلوم. إنّ فكرة حضور العقائدية في التفسير بحاجة لإثبات في ذاتها وأن تكون مجال البحث وإشكاليته التي يعالجها وليس الصدور عن صحتها اعتمادًا على نماذج غاية في القَلّة، والانطلاق تبعًا لها من تشكّل التفسير في ضوء الأبعاد العقائدية، وبالتالي قراءة تاريخ التفسير في ضوء هذه العقائدية باعتبار حضورها الطاغي فيه وتأثيرها الكبير والجذري في ساحته كما لو كان أمرًا مسلّمًا. إنّ صدور الكتاب عن هذا المنطلقِ ضعيفِ الحضور في التفسير انعكسَ على الكتاب ومعالجته بالسَّلْب في زوايا ومناحٍ كثيرة. وعَلَّنَا نقوم -إن شاء الله- بقراءة متكاملة لهذا الكتاب تبرز مزاياه وإشكالاته.

بالصناعة التفسيرية بشكلٍ عامّ واستكشاف العناصر ذات الثقل الحقيقي في تشكيلها وتكوينها.

الثالث: ترتيب تراجم المفسِّرين وفقًا لطبقاتهم العِلْمِيّة في التفسير:

يجري ترتيب ذِكْر تراجم المفسِّرين -كما مَرّ معنا- وفقًا لحروف المعجم أو الترتيب الزمني وتقسيم المفسِّرين لطبقات وقرون يقدّر كلّ واحدة منها بمائة عام، وهذه الطرق من الترتيب للتراجم لها وجاهتُها وفوائدها بلا شكّ، إلا أن البحث في الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين وما يؤدي إليه من ضبط طبقات المفسِّرين، فإنه من الممكن أن يُعِين على إثراء ترتيب التراجم بطريقة أخرى لها فوائد عِلْمِيّة مهمّة في النظر للمفسِّرين، وهي الترتيب وفقًا للطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين والمسارات الكبرى المعبّرة عن اشتغالهم، فحال كان لدينا مجموعة وحزمة من الطبقات العِلْمِيّة المعبّرة عن مسارات اشتغال المفسِّرين في التفسير ذاته، فمن الممكن -عند الترجمة للمفسِّرين- أن يجري ترتيب ذِكْر تراجم المفسِّرين مباشرة وفقًا لهذه المسارات، ويكون عرض المفسِّرين في كلّ طبقة عِلْمِيّة ومسار اشتغال على حروف المعجم أو زمنيًّا أو بحسب درجاتهم العِلْمِيّة في هذه الطبقات، ولهذا فوائد عديدة؛ إذْ تكون طريقة الترتيب والعرض للمفسِّرين -عند الترجمة لهم- دالّة على طبقاتهم العِلْمِيّة في الفنّ نفسه ومُعينة في إكساب الدّارس خارطة الاشتغال الحاصلة في ميدان التفسير والأزمّة الرئيسة لها ليكون على وعيٍ بها وفهمٍ لأنواعها.

الرابع: بناء مسارات بحث مهمّة حول مصنّفات التفسير:

مؤلَّفات التفسير ومصنفاته هي محلّ الثروة التفسيرية، ومن ثم يعدُّ الاهتمام بها ودراستها من الأمور بالِغة الأهمية في سياق تعاطينا مع التفسير، ومؤلّفات التفسير لم تطلها يد العناية عبر التاريخ بالشكلِ المناسب، فلم يَجْرِ بناء خارطة لمساراتها وتصنيفاتها ولا مَيْز رُتَبِها ولا خدمة مصنّفاتها المركزية بالشرح والتعليق، وغير ذلك من وجوه العناية اللازمة بالمؤلَّفات العِلْمِيّة في الفنون، وكذلك لم تَجْرِ دراستها وتحليلها واستخراج مناهج رجالها...إلى آخر تلكم المشاغل التي برزت في ساحة البحث المعاصر كما هو معلوم.

ونحن لكي نتبيّن رُتَب المفسِّرين في التفسير فإنّ هذا أمر يرتبط ولا بد -كما سنبيّن- بالنظر في المصنّفات التفسيريّة للمفسِّرين، ودراسة هذه المصنّفات ومساراتها وجهود المفسِّرين في تلكم المسارات، وهو أمرٌ سيؤدي بطبيعة الحال لبناء مسار بحث حول مؤلَّفات التفسير من حيث هي، وإذكاء حركة البحث نحو جهود مهمّة حول مؤلَّفات التفسير؛ كالعناية بتصنيف هذه المؤلَّفات واستكشاف مسارات اشتغالها، وبناء خارطة تصنيفات التفاسير، وغير ذلك، وأيضًا سيُعِين على الدَّرْس المنهجي المعمّق لهذه المؤلَّفات من أجل استكشاف جهود المفسِّرين وتحديد رُتَبِهم في التفسير.

الفرع الثاني: آفاق العمل في دراسة الرُّتب العِلمية للمفسّرين:

إنّنا وفي ضوء ما ذكرنا من فوائد للعمل في بيان الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين، فإنّنا سنبيّن هاهنا آفاق العمل في بيان الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين وكيفيات حفز حالة البحث في هذا الاتجاه وأن يتم الاهتمام بها في واقعنا المعرفي حتى نحصل فوائدها التي ذكرنا.

في ضوء وجود عدد هائل من المفسِّرين فإنّنا نحتاج -كما ذكرنا قبل- للتعرّف عليهم من جوانب عدّة؛ منها معرفة تاريخ ولادتهم ووفاتهم ومصنّفاتهم وصفاتهم...إلخ، ومنها معرفة رُتَبِهم العِلْمِيّة في التفسير، وقد مَرّ معنا كيف أن التعريف بالمفسِّرين والترجمة لهم هو مسار قائم بالفعل ولكن لم تجرِ فيه العناية ببيان الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين، ولهذا أسباب تُتَأمّل وسيأتي ذكر جانب منها.

ومن خلال ما ذكرنا من العمل في بناء الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين وحاجة البحث في ذلك منهجيًّا لمعايير وطرائق اشتغال محدّدة، **فإنّ العمل في هذا الجانب يمثّل مسارًا بحثيًّا خاصًّا ومستقلًّا في مقاصده وأهدافه ومنهج مقاربته:**

فإذا كانت الترجمة للمفسِّرين تمثّل مسارَ كتابةٍ خاصًّا ومستقلًّا في اشتغاله على المفسِّرين، فإنّ بيان الرُّتَب العِلْمية للمفسِّرين يمثّل مسار كتابة خاصًّا كذلك في العمل على مصنّفات التفسير؛ فبيان تلكم الرُّتَب يرتبط على الحقيقة بالنظر في النتاج التفسيري للمفسِّرين وتأمّل هذا النتاج ودراسته؛ فلا يمكن تبيّن

قيمة عمل المفسِّر في التفسير ودرجته العِلْمِيّة في مزاولة التفسير إلا من خلال النظر في إرثه التفسيري وفحص هذا الإرث.

إنّ تصنيفنا للنتاج التفسيري وبياننا لصور المشاغل الرئيسة لهذا النتاج هو الأساس لبناء الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين ومسارات اشتغالهم التفسيري التي سنبيّن رتبهم العِلْمِيّة بحسب جهودهم فيها؛ فمسارات وتصنيفات كتب التفسير والنتاج التفسيري للمفسِّرين هي ذاتها مسارات اشتغال المفسِّرين والمعبّرة عن طبقاتهم العِلْمِيّة في التفسير وممارسته.

ومن هاهنا فإنّ تثوير الاشتغال في العمل في بيان الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين يتم من خلال تثوير الاشتغال على المصنّفات والنتاج التفسيري للمفسِّرين، وأن يكون إظهار رُتَب المفسِّرين في التفسير مسارًا بحثيًّا ممتدًّا في العمل على مؤلَّفات التفسير ونتاج المفسِّرين في محاضننا ومؤسساتنا البحثيّة، بحيث ينشط البحث في هذا الاتجاه ويتتابع ويحقّق تراكمًا مع الوقت يُعين على التبصّر بالرُّتَب العِلْمِيّة لجميع المفسِّرين في التفسير.

وإن الخطوات الإجرائية اللازمة لإنجاز هذا المسار عمليًّا وتطبيقيًّا يمكن ردّها إجمالًا لجانبين؛ **أحدهما** يتعلّق بأمور تأسيسية لا بد منها لتيسير انطلاقة العمل. **والآخر** يتّصل بالعمل نفسه في بيان رُتَب المفسِّرين ومسالك دراسة جهود المفسِّرين وتحديد رُتبهم من خلال البحث في مصنّفاتهم التفسيرية. وفيما يأتي بيان ذلك:

الجانب الأول: الأمور التأسيسية لإطلاق المسار:

إنّ من أهم الأمور الواجبة لإنجاز هذا المسار وإطلاق شرارة البحث فيه ما يأتي:

أولًا: ضبط الخارطة العامة للطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين:

لكي نتبيّن الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير فإنّنا بحاجة قبل ذلك ولا بد لضبط خارطة مسارات اشتغال المفسِّرين في التفسير (تحديد الطبقات العلمية للمفسِّرين)، فبدون ضبط خارطة طبقات الاشتغال التفسيري للمفسِّرين في التفسير يتعذّر علينا القول في الرُّتَب العلميّة للمفسِّرين في مزاولة التفسير وممارسته، فتحديد الرُّتْبة العِلمية للمفسِّر يتم في ضوء نظرنا في رُتبة الطبقات العِلمية التي تموضع اشتغالهم فيها ومقدار أهميتها من حيث هي، وكذلك النظر في طبيعة الجهد العلمي الذي قطعه كلُّ مفسِّر منهم في هذه الطبقة التي ينتمي إليها.

وبناء خارطة الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين يتّصل كما ذكرنا بمشغل تصنيف مؤلّفات التفسير والنتاج التفسيري للمفسِّرين[1]؛ لأن هذه التصنيفات للمؤلَّفات هي ذاتها مسارات اشتغال المفسِّرين والمعبرة عن الطبقات العِلْمِيّة لهم.

---

(١) مصنفات التفسير هي الأساس في فهم الاشتغال التفسيري للمفسِّرين، ومن ثم سيأتي كلامنا مرتبطًا بها في الغالب، إلا أننا نذكر إضافة لها أحيانًا النتاج التفسيري للمفسِّرين ليشمل الكلام النتاج التفسيري غير المكتوب، لا سيما وأنه صار وعاء معاصرًا للعمل التفسيري في الفترة المعاصرة لبعض المتصدِّين للكلام في التفسير، وستأتي الإشارة لذلك.

ومن هاهنا فمن المهم تثوير البحث النظري في قضية تصنيف التفاسير والنتاج التفسيري للمفسِّرين ومستلزمات النهوض بها وكيفياته، وطبيعة المعايير المنهجية التي نحتاجها كي نمارس هذا المشغل البحثي المهم، لا سيما وأنه من المسارات العلمية التي لم تنشط فيها حركة البحث في التراث الإسلامي كما هو معلوم، وأن نقوم -في ضوء هذا الدرس النظري- بتصنيف التفاسير تطبيقيًّا وعمليًّا، بحيث تتضح لنا من خلال هذه التصنيفات طبيعة الطبقات العلمية الناظمة لعمل المفسِّرين في التفسير، وقد حاولنا في بحث مستقلّ طَرْق موضوع تصنيف التفاسير، حيث ناقشنا فيه التصنيفات المعاصرة للتفاسير وبيَّنا إشكالاتها المنهجية وقُمنا بإثارة معيار منهجي للقيام بالتصنيف، وصنّفنا في ضوئه عددًا كبيرًا من مصنفات التفسير، سيأتي استثمارنا لحصاده لاحقًا لبناء خارطة الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين.

ثانيًا: ضبط الوزن النوعي للطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين:

من الأمور المهمّة كذلك للسَّيْر في دراسة رُتَبِ المفسِّرين = معرفة القيمة العِلْمِيّة للطبقات التي كانت مجالًا لاشتغالهم التفسيري، فلهذا أثره الكبير بلا شك في الفهم العام لقيمة مسارات اشتغال المفسِّرين، الأمر الذي يضفي بطبيعة الحال القيمة العِلْمِيّة على رُتَبِ المفسِّرين، ويكون بمثابة السياج والإطار المُعِين على تبيّن وجه المفاضلة العامة بينها.

ومن هاهنا فإنّ معرفة قيمة الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير، وأيها أحرى بالتقديم من غيرها؛ هو أمر مهم لتيسير البحث في رُتَبِ المفسِّرِين.

إنّ ضبط النظر منهجيًّا لهذين الأمرين يوفّر الأرضية التأسيسية اللازمة لحركة البحث في رُتَبِ المفسِّرِين ويُعِين على انطلاقتها واندفاعتها على نحو محرّر.

الجانب الثاني: كيفيات دراسة جهود المفسِّرِين في التفسير:

دراسة كيفيات ضبط جهود المفسِّرِين -من خلال مؤلّفاتهم- بشكلٍ دقيقٍ ضمن هذه الطبقات العِلْمِيّة التي سيظهرها تصنيف مؤلَّفَات التفسير، هو من الأمور التي تحتاج لخطوات منهجية وإجرائية كثيرة تختلف أحيانًا بحسب طبيعة الطبقة التي ينتمي إليها المفسِّر كما سيأتي معنا، ولهذا فإننا سنركّز القول هاهنا فقط في إثارة بعض الجوانب الرئيسة التي يجب أن يتوجّه لها النظر عند دراسة رُتْبَة المفسِّر، تاركين لحركة البحث لاحقًا في هذا المسار -من خلال تراكم الجهد التطبيقي العملي- بيان المسالك الإجرائية التفصيلية الخاصّة بالعمل في هذه الجوانب:

أولًا: لا بد لمن يلج هذا المضمار والمسار البحثي من القراءة المطوّلة في التصنيف التفسيري للمفسِّر الذي يعمل على بيان رُتبته، وأن تكون لديه كذلك خبرة بمسالك عمل المفسِّرِين في مدونة التفسير؛ لأنّ مَوْضَعَةَ المفسِّر في طبقة

عِلْمِيّةٍ مَا يحتاج لفهم معمّق لطبيعة اشتغاله، وكذلك هو أمر يجري في ضوء استحضار صنيع بقيّة المفسِّرين لا سيما مَن يشاركونه ذات الطبقة.

ثانيًا: بناء الرُّتْبَة العِلْمِيّة للمفسِّر وفق مسار ومسلك منهجي محكم، وألّا يكون درسه وقوله مرسلًا وشكليًّا وقائمًا على انطباعات عامة، وإنما يجري بناؤه وفق مسوغات عِلمية واستقراء وإحصاءات وموازنات علميّة، وغير ذلك مما يختلف نسقه بحسب طبيعة كلّ طبقة كما سيأتي معنا؛ ذلك أن قيام الدَّرْس في رُتَبِ المفسِّرين على انضباط منهجي في ممارسة البحث فيه هو الذي سيكفل لهذا المسار عمليًّا تحقيق أهدافه والتغلغل المعمّق في دراسة النتاج التفسيري للمفسِّرين.

ومن هاهنا فإنّ الدارس لرُتْبَة المفسِّر يحتاج إلى حيازة قدرٍ جيّد من الخبرة البحثية وأن يكون لديه دُرْبة في ممارسة البحث والتعامل مع المآزق المنهجية وتوليد وابتكار الحلول المنهجية التي تكفل له الوصول لغاياته بطريقة عِلْمِيّة منضبطة.

ثالثًا: من الأمور المهمّة التي يحتاج الدارِسُون في هذا المسار إلى النظر فيها عند مزاولة الدَّرْس هي بناء معايير منهجية لمَوْضَعَةِ المفسِّر ضمن إحدى الطبقات، لا سيما وأن بعضَ المفسِّرين -كما سيأتي- لهم اشتغال يسهل مَوْضَعته ضمن هذه الطبقات، وبعضهم يأتي اشتغاله مختلطًا في ظاهره مما يجعل تحديد الطبقة التي ينتمي إليها بحاجة لتحرير المسارات الضابطة لجهوده

ثم الموازنة العلمية بينها لبيان أكثرها امتدادًا على طول الممارسة وبهذا تتم مَوْضَعَةُ المفسِّر منهجيًّا في الطبقة التي تنتظم اشتغاله الأكثر بروزًا عنده في العمل التفسيري.

وكذلك بناء معايير منهجية لبناء رُتَبِ المفسِّرين -بحسب تفاوت جهودهم- داخل الطبقة الواحدة، وأن يبيّن طبيعة المحدّدات المنهجية التي من خلالها سيتم المَيْز بين جهود المفسِّرين، لا سيما وأنّ الطبقة العلمية الواحدة تكتنز -من حيث هي مسار اشتغال- جملةً من الأمور والأعمال التي يتفاوت حضورها عند المفسِّرين اكتمالًا ونقصًا وقوّةً وضعفًا، ومن ثم فإنّ المَيْزَ بين جهود المفسِّرين يستلزم تفكيك الاشتغال في كلّ طبقة بحسب طبيعة الجهد فيها، وتحليل هذا الاشتغال للعناصر التي يتألّف منها بحيث يجري تأمّل واقع المفسِّرين في ضوء هذه العناصر ومدى اكتمال حضورها عندهم وكذلك العمل على هذه العناصر قوةً وضعفًا عندهم، ويتم نَصْب معايير منهجية ضابطة لذلك كلّه ليجري من خلالها تبيّن الرُّتَب الداخلية للمفسِّرين داخل الطبقة الواحدة وتصوّرها ومسمى كلّ رُتبة منها، وكذلك الحكم بتقدُّمِ رُتبة مفسّرٍ ما في الطبقة الواحدة على غيره من بقية المفسِّرين في نفس الطبقة.

إنّ اهتمام البحث بمؤلَّفَات التفسير؛ تصنيفًا لها ودراسةً لجهود المفسِّرين فيها ضمن هذه التصنيفات وبيانًا لرُتَبِهِم التفسيرية من خلالها، سيؤدي مع الوقت لبروز الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير، ليكون وضوح تلك الرُّتَب

زادًا لاحقًا لتراجم المفسِّرين ومجالًا من مجالات الاستمداد عند الكتابة فيها، بحيث تؤدّي التراجمُ وظيفتَها من طرح معلومات متكاملة في التعريف بالمفسِّرين.

وإن اشتمال ترجمة المفسِّر على ما يفيد في بيان طبقته ورُتبته العِلْمِيّة له أهميته التي لا تخفى عند التعرّف عليه كما ذكرنا، ومن ثم فإنّ عدم البيان الإجمالي لذلك في تراجِم المفسِّرين -كما مرّ معنا- هو من الفجوات الكبيرة التي ينبغي العمل على سَدّها، ومن المهم في سبيل ذلك العناية بمؤلَّفَات التفسير وبيان الرُّتَب العِلْمية للمفسِّرين من خلال دراستها كما أسلفنا، بحيث يكون ناتج الدرس -بعد قدرٍ جيّدٍ من التراكم- من مجالات الاستمداد المهمّة للكتابات في مسار الترجمة للمفسِّرين، وأن تجري إعادة الترجمة للمفسِّرين وفق مقرّرات ونتائج هذا الدرس، بحيث يكون لدينا تراجم وافية للمفسِّرين ومعبّرة عن رُتَبِهم العِلْمِيّة في الممارسة التفسيرية.

إننا وفي ضوء ما سبق ندعو لأهمية العمل على مسار دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين من خلال مصنّفات التفسير، وأن يكون ذلك مسارًا بحثيًّا ممتدًّا في الجامعات أو المراكز البحثية، بحيث ينشط فيه البحث ويتتابع ويجري التفكير في كيفيات النهوض به نظريًّا وتطبيقيًّا بشكلٍ موسّع، وكذلك ندعو -لإطلاق مسار آخر لاحقًا- يهتم بإعادة الترجمة للمفسِّرين موظِّفًا مقرّرات ونتائج مسار دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في إعداد التراجم.

وتجدر الإشارة هاهنا لأمور:

أولًا: اهتمّت بعض الكتابات المعاصرة نظريًّا بفكرة الكتابة حول المفسِّرين وبيان الطبقات الزمنية لهم، وقد اعتَبرتْ هذا النمط من الكتابة عِلْمًا مستقلًّا وتبنَّت الدعوة لذلك، وأهمية القيام بدراسة الكتب في طبقات المفسِّرين ومناهجها ومفاهيمها...إلخ[(١)]، وهذه نظرة متفهَّمَة بشكلٍ عام في ضوء وجود كتابات تراثية مستقلّة تحت عنوان «طبقات المفسرين»، وكذلك في ضوء انضواء معالجة طبقات المفسِّرين -مثلًا- ضمن أنواع علوم القرآن، ما يرشح لاعتبارها عِلْمًا مستقلًّا[(٢)]، إلّا أنّ هذه نظرة غير مناسبة ليس فقط في التعامل مع الكتابات حول المفسِّرين، ولكن أيضًا في التعامل مع المعالجات القائمة حول الممارسين للمعرفة في أيّ مجال معرفي؛ فبغضّ النظر عن الموقف من الكتابات التي استعملت اصطلاح الطبقات في عناوينها مما يوحي بأننا أمام مسار بحثي مستقلّ مما سيأتي بيان إشكاله، فإنّ الأوفق أن تكون الكتابة حول المفسِّرين

(١) ومن ذلك مثلًا: علم طبقات المفسِّرين؛ نشأته وتطوره، محمد بن بكر آل عايد.

(٢) تظل كتلة أنواع علوم القرآن بحاجة -برأينا- لتفكيك وإعادة ترتيب وفق نسق ينظّم أنواعها الخادمة لحيثيات اشتغال متمايزة ويجعلها علومًا مستقلّة، ويتم إلغاء فكرة علوم القرآن ذاتها، ليصبح عندنا بدلًا عنها مجموعة علوم ظاهرة التمايز والاستقلال، وينشط البحث فيها ويشتد، وستكون لنا كتابة قريبة -بإذن الله تعالى- حول هذا الأمر وتقديم تصوّر نظري وتطبيقي لتفكيك كتلة علوم القرآن وإعادة تركيب أنواعها في علوم مستقلة.

-وكذا الممارِسين للمعرفة في أيّ ميدان معرفي- محورًا تكميليًّا خادمًا لعلم يعتني بالإطار العام الناظم لجهود المفسِّرين، وهو التفسير ذاته؛ ففي ضوء أنّ ميدان التفسير هو محلّ اشتغال المفسِّرين عمليًّا، فإنّ معالجة الحديث عن المفسِّرين في ممارسة التفسير لا بد وأن ينضوي تحت إطار عِلْم يعتني بالتفسير نفسه ويعمل على خدمته وتقريبه وتيسير الاتصال به...إلخ[1]؛ فهذا أعون على إبراز الغايات الكبرى للكتابة حول المفسِّرين ذاتها ووضوح أهدافها ودورها، لا سيما وأنها إطار معلوماتي مجرّد ما لم يكن مندرجًا وموظّفًا ضمن غاية كبرى لها أولويتها فإن الحاجة لمعرفته لا تبدو ذات كبير أهمية، وذلك بخلاف اندراج هذه الكتابات في علم التفسير؛ إِذْ يكفل لها هذا الاندراج أن تَتَمَوْضَعَ ضمن سياق علم وتكون محورًا من المحاور الخادمة لغاياته ومقاصده فتظهر بذلك أهميتها وجدوى الإحاطة بمضامينها؛ فلا تكتمل معرفتنا وإحاطتنا بالتفسير المنتَج بدون التعرّف على مَنْ مارسوا التفسير عمليًّا عبر التاريخ؛ وذلك بالتعرّف العام عليهم ومعرفة تواريخ مولدهم ووفياتهم وطبقاتهم الزمنية...إلخ، وكذلك معرفة رُتَبِهِم المعرفية في ممارسة التفسير، وهذا التعرّف يمكّننا منه في سياق علم التفسير أن يكون العمل على المفسِّرين محورًا خاصًّا في العلم،

(١) يراجع كلامنا على هذا العلم وأهمية تأسيسه في بحثنا: تأسيس علم التفسير؛ أسبابه وأهميته، مع طرح مقاربة تأسيسية، بحث منشور على موقع تفسير تحت الرابط الآتي:
https://tafsir.net/research/72

وبذلك تنخرط الكتابات حول المفسِّرين ضمن سياج معرفي أولوي في تحصيله وهو التفسير، ويصبح لها دور محدّد في هذا الإحاطة بهذا التفسير، وهي التعريف بمن أنتجوا التفسير ومارسوه، فتظهر غاياتها الكبرى وتشتد الحاجة لمطالعتها والتعرّف على محتوياتها، لا سيما إذا جرى تثوير هذه المحتويات والمضامين بذكر الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين كما ذكرنا.

إنّ اندراج الكتابة حول المفسِّرين في سياق علم التفسير يتيح كذلك تنشيط العمل في هذه الكتابات ومجاوزة حالة القِلّة وعدم الاهتمام البحثي؛ لكونها ستعالَج ضمن سياجِ علمٍ قائمٍ حول التفسير وتكون لها غايات ومقاصد كبرى خادمة لهذا العلم، وهو ما يؤدّي بطبيعة الحال للفتِ الأنظار إليها وتهيئة الأجواء لكثرة المقاربات البحثية والجهود العِلْمِيّة فيها والتفنّن في عمل التراجم وترتيب ذِكْر المفسِّرين بصور مختلفة وطرائق متعدّدة.

وأيضًا يعين على نُضْجِ الكتابات ذاتها حول المفسِّرين؛ فالكتابة حول المفسِّرين والترجمة لهم حين تكون مرتبطة بالتفسير ذاته الذي كان محلًّا لاشتغال المفسِّرين، فهذا ما لا يزيد فحسب من أهميتها معلوماتيًّا كما ذكرنا باعتبارها مفيدة في سياق فهم التفسير المنتَج، وإنما يدفعها لمزيد من التعمّق في تحصيل أغراضها من التعريف بالمفسِّرين؛ فالترجمة للمفسِّرين تزداد ألقًا في مضامينها ومناهج توسّلها حين يكون إعدادها مرتبطًا بالتفسير ذاته وناظرًا إليه ولدور المفسِّرِ فيه وطبيعة رُتبته العِلْمية، فهذا ما يجعل الكتابة في هذا المسار

تظهر فيها معلومات ومضامين خاصّة وأن يكون التعريف فيها بالمفسِّرين متمايزًا عن التعريف بالمفسِّرين في كتب التراجم بشكلٍ عامّ كمعجم البلدان وغيره، وذلك جرّاء قراءة حياة المفسِّرين ضمن سياق التفسير ذاته وأنهم مَن مارسوا الصَّنْعَة التفسيرية.

ثانيًا: بيان طبقات المفسِّرين زمنيًّا هو محض طريقة للوصول لغاية محدّدة هي ترتيب عرض التراجم لا غير، **فعقدُ التراجم هو المسار البحثي على الحقيقة الذي له غاياته ومقاصده ووسائله وآفاقه**، وأمّا ترتيب عرض التراجم سواء على حروف المعجم أو زمنيًّا فهو مجرّد وسيلة لتيسير عرض التراجم والتعاطي معها في المؤلَّفات، وهي وسيلة تختلف بحسب الكَتَبة في التراجم ونظرتهم للأوفق في الترتيب من وجهة نظرهم، وليس مسارًا خاصًّا له آفاق معرفية ويحتاج لوفرة تتابُع الكتابات فيه.

ومن هاهنا فإننا نرى أنّ استعمال اصطلاح الطبقات في الكتابات حول المفسِّرين وتصديره في العنونة كما مرّ معنا في المؤلَّفات في «طبقات المفسِّرين» هو أمرٌ مشكلٌ ينبغي عدم المتابعة فيه؛ إِذْ يوحي بأنّ الكتابة في هذا الباب هي مسار بحثي مستقلّ له مقاصده ومناهجه، وهذا غير صحيح؛ فالمسار هو عقد التراجم كما أسلفنا، وإعداد هذه التراجم هو ما يختلف فيه الكَتَبَة على مستوى المضامين اختصارًا وبسطًا، وكذلك في طرق الترتيب وهل يكون على حروف المعجم أم بالترتيب الزمني.

كما أنّ هذه العنونة بالطبقات تؤدِّي كذلك لانفصال بين مضامين المؤلَّفَات وعناوينها أحيانًا حال قامت المؤلَّفَات لاستعمال ترتيب التراجم على حروف المعجم -والذي هو ترتيب له مساغه- كما مَرّ معنا في كتابَي السيوطي والداوودي.

وصحيح أنّ إفراد الكلام وتجريده مباشرة على الطبقات لا سيما الزمنية للمفسِّرين والعلماء في أيّ فنّ قد يكون غاية خاصّة لها فوائدها من سرعة التعرّف على الطبقات الزمنية للمفسِّرين مثلًا، إلا أنّنا إذا فصَلْنَا الكتابة في هذه الطبقات الزمنية عن تراجم المفسِّرين فإنّ مضامينها ستكون قليلة جدًّا ويكفي فيها رسائل صغيرة جدًّا لا غير، وهو ما يظهر بوضوح في بعض كتب علوم القرآن المعاصرة التي عالجتْ موضوع طبقات المفسِّرين بصورة ليس فيها ترجمة للمفسِّرين، حيث نحا بعضها لإيراد طبقات المفسِّرين وذكر أسمائهم في هذه الطبقات دون الترجمة لهم[(١)]، وعليه جاءت المعالجة لطبقات المفسِّرين مختصرة جدًّا في بضع صفحات قليلة[(٢)].

(١) ومن ذلك: كتاب: (مباحث في علوم القرآن)، مناع القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ص٣٥٥ وما بعدها. فقد أورد هذا الكتاب في كلامه على التفسير ونشأته حديثًا خاصًّا عن طبقات المفسِّرين، وقسم الطبقات إلى طبقة المفسِّرين من الصحابة وطبقة المفسِّرين من التابعين وطبقة المفسِّرين الجامعِين لأقوال الصحابة والتابعين وطبقة أصحاب التفاسير المسندة وطبقة مَنْ صنّفوا تفاسير مشحونة بالفوائد اللغوية ووجوه الإعراب...إلخ، وطبقة مَن اختصروا =

ومن هاهنا فإننا حتى لو أفردنا الكتابة في الطبقات الزمنية للمفسِّرين بكتابات تحقيقًا لبعض الفوائد رغم ضعف قيمة هذه الفوائد بالأساس، فإنّ هذا لا يغيّر من الأمر شيئًا، وإنّ الصواب عدم وجاهة إفراد الكتابة في الطبقات والتعامل معها كما لو كانت مسارًا بحثيًّا مستقلًّا تتابع فيه الكتابات والتآليف[٣].

ثالثًا: في ضوء وجود عدد هائل وكبير من المفسِّرين فقد كان من المتوقّع جدًّا وجود ذِكْر لرُتَب المفسِّرين في سياق قراءتنا لتراجمهم في مؤلَّفات التراجم وطبقات المفسِّرين، وأن نجد ما يفيد في بيان هذه الرُّتَب من خلال تصوّر المترجِمين لعملِ واشتغالِ المفسِّرين الذين تصدّوا للكتابة عنهم والترجمة لهم، ولا شَكّ أن دراسة أسباب عدم وجود مثل ذلك هي من الأمور المهمّة التي تحتاج لبحث، ومن باب تثوير الأفكار نقول: إن عدم بروز الحديث عن

=

الأسانيد ونقلوا الأقوال بغير إسناد، وطبقة من أوردوا في التفسير جميع من شاءوا بلا تثبت وتحرير، وطبقة من برعوا في بعض الفنون وملأ كلّ واحد منهم تفسيره بالفنّ الذي برع فيه، وطبقة المفسِّرين في عصر النهضة الحديثة. وجدير بالنظر أنّ مفهوم الطبقة في هذه المعالجة ظاهر التشوّش وليس له وحدة جامعة يرتد إليها.

(٢) بلغت المعالجة لطبقات المفسِّرين في كتاب مناع القطان أربع صفحات لا غير.

(٣) وفي ضوء ما ذكرنا من إشكال إفراد الكتابة في طبقات المفسِّرين، فإنّنا نرى أنّ مسار الكتابة في الطبقات في بقية الحقول العلمية التراثية بحاجة لمراجعة كذلك في كثير من جوانبه، وهو ما نترك تفصيل القول فيه لأهل الاختصاص في كلّ حقل.

رُتَبِ المفسِّرين في التفسير من الممكن إرجاعه -برأينا- لجملة أمور تتعلّق بوضعية التفسير في التاريخ وبعض الإشكالات المحتفّة به؛ منها:

- عدم انضباط حيثية التفسير واختلاف مضامينه، وعدم وجود ثمرة واحدة للممارسة التفسيرية يتتابع المفسِّرُون على خدمتها، كما في العمل الفقهي مثلًا والذي له ثمرة معروفة هي الحكم الفقهي، وإنما المادة التفسيرية تتشكّل لدى المفسِّرين في كثير من جوانبها بحسب كلّ مفسِّر وطبيعة مقاصده، فهناك المفسِّر القاصد لبيان المعاني، وهناك القاصد للاهتمام بذِكْرِ النّكات البيانية والنحوية، وهناك القاصد لبيان الروابط والمناسبات، وهناك القاصد لبيان الجانب الهدائي للقرآن، وهناك القاصد لاستجلاء موقف القرآن إزاء بعض القضايا الحياتية والاجتماعية...إلخ.

إنّ عدم انضباط حيثية التفسير جعل الممارسة التفسيرية للمفسِّرين في التفسير لا تبدو متواردة من حيث هي على نقطة ثابتة ومحلّ اشتغال عام بينهم وإن تباينت جهودهم في خدمته، وعليه صار الناظر يتعذّر عليه الإمساك بمعاقد اشتغال ثابتة للمفسِّرين في التفسير، الأمر الذي لا بد منه لبيان رُتَبِهم العِلْمِيّة في التفسير؛ فبيان هذه الرُّتَب -كما سيأتي معنا- يستلزم الإمساك بأزمّة المسارات والطبقات العلمية للعلماء ومَوْضَعَةِ المفسِّر وبيان رُتْبَتِه العلمية في ضوء تصوّرنا لاشتغاله ضمن هذه الطبقات وأنه كان رأسًا في طبقة منها أو مقدَّمًا فيها، أو مقلِّدًا لغيره وناقلًا عنه، وهكذا.

- **عدم حضور علم التفسير في التاريخ:** ففي ضوء وجود ممارسة تطبيقية هائلة للتفسير كان من الطبيعي أن يقوم علم التفسير ليكون سياجًا معرفيًّا لمباحثة قضايا التفسير كما هو الشأن في علم الفقه واشتغاله بحصاد الممارسة الفقهية وترتيب التعاطي معها، إلا أنّ الواقع المعرفي في التفسير لم يَجْرِ فيه حضور مثل هذا العلم (علم التفسير) وخلت ميادينه من وجود إطار علمي ومعرفي منظّم في عنايته بالتفسير التطبيقي المنتَج وخدمته ومباحثة قضاياه ومتعلّقاته من خلال عدد من المحاور؛ منها مصنّفات التفسير[(١)].

إنّ وجود مثل هذا العلم كان من الطبيعي معه أن يظهر فيه اشتغال على مصنّفات التفسير والعناية بتصنيفها ومَيْزها بحسب مشاغلها، وهو ما كان سيؤدّي لاستكشاف الطبقات العِلْمِية للمفسِّرين في ممارسة التفسير والمسارات الكبرى لعملهم؛ إذْ مسارات عمل المؤلَّفات هي انعكاس لمسارات عمل المفسِّرين كما ذكرنا، وفي ضوء وضوح هذه المسارات كان من الممكن حينها -على كتب التراجم في ضوء خبرة رجالها بعمل المفسِّرين ممن تترجم لهم- أن تتصدّى لبيان الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في هذه المسارات.

إنّ افتقاد التفسير لمثل هذا العلم مما أعان على إضعاف العناية بمصنّفات التفسير وعدم بروز محاولات لتصنيف التفاسير إلّا في الفترة المعاصرة كما هو

(١) يراجع بحثنا: تأسيس علم التفسير؛ أسبابه وأهميته، مع طرح مقاربة تأسيسية.

معلوم[1]، كما أفضى كذلك لإضعاف العناية بالترجمة لهم وبيان طبقاتهم الزمنية وهو ما تأخر ظهور الكتابة المستقلّة فيه حتى عصر السيوطي (القرن العاشر).

إنّ حضور العناية بمصنّفات التفسير وبالمفسِّرين ضمن محاور عِلْم التفسير كان من المتوقّع معه أن تظهر العناية بتصنيف التفاسير وأن يكون عندنا خارطة بالتالي لبيان الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين نبيّن من خلالها الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين، وكذلك أن تكون هناك مباحثات بين الدارِسين حول كيفيات البناء المنهجي لتصنيف التفاسير وضبط خارطة مسارات اشتغال المفسِّرين على التفسير في ضوء إشكالات التفسير ذاته وعدم انضباط حيثيّته عبر التاريخ.

- عدم حضور علم نظري للعناية بالممارسة التفسيرية وأصولها (علم أصول التفسير): إنّ وجود ممارسة تفسيرية ممتدة نتج عنها مئات المؤلَّفَات التفسيرية يستلزم من بين ما يستلزم ضرورة وجود علم نظري/ علم أصول التفسير ليقوم على العناية بهذه الممارسة وضبط القيام بها لئلّا يكون فهمُ كتاب الله -عز وجل- وتفسيره عُرْضَةً للزّيْغ والغلط.

إنّ ميدان التفسير لم يزامن تبلوره -كما هو معلوم- حضور عِلْم نظري يعتني به (علم أصول التفسير) ويكون للتفسير كأصول الفقه بالنسبة للفقه، وهو

(١) وذلك مع كتاب (التفسير والمفسرون) للدكتور/ محمد حسين الذهبي.

ما كانت له سلبيات كثيرة على واقع التفسير ذاته؛ إِذْ أدّى لتمدّد التفسير تطبيقيًّا دون أن تكون له حيثية ضابطة في الاشتغال، وعليه تنوّعتْ مضامين التفسير -منذ فترات باكرة في التفسير- بحسب مقاصد المفسِّرين أنفسهم، وافتقد التفسير أن يكون له ثمرة محدّدة يتوارد المفسِّرُون على خدمتها وتتنوّع بينهم صور العناية بها كما هو الشأن في الفنون العِلْمِيّة المنضبطة في حيثيات الاشتغال بها كميدان الفقه مثلًا، مما أدى -لاحقًا بعد انطلاقة التفسير- لتعذّر صعوبة استكشاف مسارات اشتغال المفسِّرين في التفسير كما أسلفنا.

إنّ هذا الواقع كان من المتوقّع عدم حصوله حال كان لدينا علم أصول التفسير؛ لأنّ هذا العلم لكي ينجح في أغراضه من تقنين ممارسة التفسير وضبط النهوض بها فإنه كان ولا بد سيقوم -في ضوء واقع التفسير السالف- بمناقشة معاقد التفسير ومرتكزاته؛ ليس فقط لضبط مسيرة التفسير نفسه، وإنما أيضًا لأنّ أصول التفسير حتى تقام فلا بد من تحديد مفهوم معيّن للممارسة التفسيرية بحيث يجري التأصيل المنهجي لكيفيات القيام بها في سياق علم أصول التفسير؛ فيتم ضبط موارد هذه الممارسة والنظر في قواعد تحصيل التفسير منها...إلخ، وفي ضوء أنّ هذا المفهوم لن يتم بناؤه إلا بالتركيز على ما هو بمثابة الصُّلْب والعَصَب في مضامين التفسير المتنوّعة، فإنّ هذا الأمر كان سيؤدي بطبيعة الحال لتسليط الضوء على الثمرة المركزية في التفسير ذاته، بحيث يمكن للكتابات حول المفسِّرين ومصنفات التفسير استثمارها كمرتكز لتصنيف

التفاسير وفهم الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين، وعليه بيان الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين بناء على النظر في جهودهم من خلال الطبقات التي عملوا على خدمة هذه الثمرة من خلالها[١].

وبذلك نكون قد أنهينا الحديث عن أهمية الاشتغال وآفاقه في بيان الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرِين في التفسير، لنتَّجِه لطرح تصوّر لاستجلاء الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين.

(١) جدير بالنظر أنه قامت محاولات تأسيسية لعلم أصول التفسير من قِبَل بعض العلماء، إلا أن هذه المحاولات أسّست هذا العلم على النظر في النصّ المفسَّر ذاته وكيفية فهمه هو لا النظر في الممارسة التفسيرية القائمة للنصّ وضبط كيفيات تقنينها، وهو ما أدى لابتعاد هذا التأسيس للعلم عن أن يكون مفيدًا في تسليط الضوء على الثمرة المركزية لناتج الممارسة التفسيرية. وقد ناقشنا هذه المحاولات وكذلك المحاولات المعاصرة في تأسيس أصول التفسير وبيّنَّا إشكالاتها في بحثنا: تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة منهجية في التأسيس، مع مقاربة منهجية لتأسيس العلم، بحث منشور على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/research/67

المطلب الثاني: دراسة الرتب العملية للمفسّرين؛ تصور تأسيسي لضبط لوازم السير:

دراسة الجهود العِلْمِيّة للمفسِّرين هو مسار بحثي مطوّل جدًّا ويحتاج لدراسات بالِغة الكثرة حول مصنّفات التفسير، إلا أنّ هذا المسار حتى ينطلق فإنّنا بحاجة -كما أسلفنا- لأنْ يكون بين أيدينا أولًا تصوّر بخارطة الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين، وكذلك تصوّر للقيمة النوعية لهذه الطبقات في التفسير، فبدون ذلك يتعذّر السّيْر في دراسة رُتَبِ المفسِّرين بالأساس، ومن هاهنا فإنّنا سنحاول في هذا المطلب تقديم رؤية للخارطة العامة للطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين وكذا الموازنة العِلْمِيّة بين هذه الطبقات وقيمتها في التفسير، مع الإشارة لجانب من الرُّتَب العِلْمِيّة لبعض المفسِّرين في بعض هذه الطبقات، لما يفيده ذلك في زيادة استكناه لوازم السَّيْر التطبيقي في هذا المسار.

وسينتظم المطلب في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: ضبط خارطة الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير.

الفرع الثاني: الموازنة بين الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين.

الفرع الثالث: ذكر الرُّتَب العِلْمِيّة لبعض المفسِّرين.

الفرع الأول: ضبط خارطة الطبقات العلمية للمفسرين في التفسير:

خارطة الطبقات العِلْمِيّة للمفسرين هي المسارات الكلية الناظمة لاشتغال المفسِّرين في التفسير، وفي هذا الفرع سنحاول تطبيقيًّا بيان هذه الخارطة، وذلك بعد تمهيد نسلّط فيه الضوء على الموقف من الحصاد البحثي في بيان المسالك العامة لاشتغال المفسِّرين في التفسير.

تمهيد: الحصاد البحثي في بيان صور اشتغال المفسِّرين في التفسير؛ نظرات تقويمية:

اعتنتْ بعض الكتابات المعاصرة حول التفسير والمفسِّرين ببيان جملة مسالك تعبِّر عن اشتغال المفسِّرين في التفسير، ومن ذلك: (التفسير والمفسّرون)[(١)]، (اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم)[(٢)]، وغير ذلك؛ ففي سياق محاولة تقسيم هذه الكتابات وتصنيفها لمسالك ومسارات التفسير ومصنفاته عبر التاريخ يجري بالتّبع تقسيم المفسِّرين للمسارات نفسها في هذه الكتابات، فإذا كان عندنا تفسير هدائي وأدبي وعلمي وبياني ونحوي وفقهي فلدينا بالتَّبَع مفسِّرُون أصحاب توجُّه هدائي ومفسرون أصحاب نزعة أدبية

(١) التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، دار الحديث- القاهرة، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

(٢) اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم، محمد إبراهيم شريف، دار السلام، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

ومفسرون أهل توجّه علمي وبياني ونحوي وفقهي، وهكذا، وإذا كان لدينا كتب تفسير بالمأثور وأخرى بالرأي فلدينا بالتَّبَع مفسِّرُون بالمأثور ومفسرون بالرأي، وإذا كان لدينا كتب تفسير تعبّر عن نزعات عقدية ككتب التفسير الاعتزالية والأشعرية...إلخ، فلدينا كذلك مفسِّرُون أصحاب نزعة اعتزالية وأشعرية، وهكذا[1].

وإنّ الناظر في طريقة تقسيم المفسِّرين إلى اتجاهات على هذا النحو يجدها لا تعبّر عن حقيقة مشاغل المفسِّرين في التفسير وبيان صور هذه المشاغل، وإنما هي أقرب لأنْ تكون تقسيمًا للمفسِّرين في ضوء الغالب من مادة مصنفاتهم ومذاهبهم العقدية، فإذا كانت مادة المصنَّف التفسيري يغلب عليها الأحكام صار المفسِّر ضمن الاتجاه الفقهي، وإذا كانت تغلب عليها النّكات البيانية صار المفسِّر ضمن الاتجاه البياني...إلخ، وإذا كان المفسِّر ينتمي لمدرسة عقدية معيّنة -أو يظهر في خياراته التفسيرية ما يدلّ على ميله لمدرسةٍ ما- جرى تصنيفه بحسب ذلك المعتقد.

(١) ويلاحظ أننا قد تتبّعنا التصنيف المعاصر لكتب التفسير وبيّنا إشكالاته، يراجع بحثنا: تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيف المعاصر، مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، بحث منشور على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/research/53، وقد أفدنا هاهنا من هذا النقد في نقدنا لتقسيم المفسِّرين لارتباط هذا التقسيم بتصنيف التفاسير كما بيّنا.

إنّ تقسيم المفسِّرين إلى اتجاهات بحسب مضامين مؤلَّفاتهم أو مذاهبهم العقدية تقسيم لا يعبّر بصورة معيارية منضبطة عن مشاغل المفسِّرين في التفسير، فالتقسيم المنهجي لمَيْز مشاغل المفسِّرِين في التفسير يجب أن يقوم على استحضار مسارات عمل متمايزة للمفسِّرين على المادة التفسيرية ذاتها، وأمّا المذاهب العقدية للمفسِّرِين فغير مؤثّرة هاهنا، وكذلك مضامين التفسير فإنها قد تتشابه في صورتها وتفترق سبل اشتغال المفسِّرين عليها، وقد تفترق في صورتها وتتحد في مسالك اشتغال المفسِّرِين عليها، فعمل الجمع للمادة التفسيرية مثلًا هو مسلك اشتغال لا يؤثّر فيه صورة المادة ذاتها وهل هي بيانية أم نحوية أم غير ذلك، وهكذا؛ ومن ثم فالمَيْز المنهجي لمسالك عمل المفسِّرين في التفسير لا يمكن أن يتم من خلال النظر في طبيعة المادة التفسيرية ذاتها.

إنّ تقسيم اشتغال المفسِّرين بحسب طبيعة المادة التفسيرية في مصنفاتهم وبحسب مذاهبهم العقدية هو أمرٌ لا يمكن أن تنضبط معه عملية التقسيم أبدًا ولا أن يكون لهذه العملية وحدةٌ معياريةٌ في بنائها، أو يتحقّق من خلال القيام بها جملة مسالك عمل واضحة تنتظم فيها جهود المفسِّرين جميعًا باعتبارهم مفسِّرين، ولكن يكون التقسيم بذلك عرضة للتشتّت بحسب صور المادة وتعدّد المذاهب العقدية.

كما أنّ هذا التقسيم يَسقط منه دومًا -كما هو ملحوظ لمن يطالع الكتابات- المفسِّرون الأوائل من مرحلة السَّلَف، ففي ضوء عدم توسّع

المفسِّرين من السّلَف في مفهوم التفسير -كما هو حاصل من كثير من المفسِّرين بعدهم- وانصباب تفسيرهم على تقرير المعاني، وصعوبة مَوْضَعَتِهم ضمن سياق مذهب عقدي لاحق، فإنه يتعذّر مَوْضَعَتهم عادة كمفسِّرين ضمن هذه الاتجاهات.

وفي ضوء إشكال الحصاد البحثي المعاصر في بيان مسالك اشتغال المفسِّرين في التفسير وعدم إمكان الاعتماد عليه في رسم خارطة الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين، فإنّنا سنحاول فيما يأتي بيان هذه الخارطة ورسم ملامحها العامة من خلال اشتغال سابق لنا على تصنيف مؤلّفات التفسير.

ذكرنا قبل أن تبيّن الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين مرتبط بتصنيفنا لكتب التفسير، وأنّ مسارات عمل المفسِّرين في التفسير مرتبطة بالأساس بتصنيفنا لمسارات مؤلَّفَات التفسير، وقد اعتنينا قبل بتصنيف التفاسير والكلام على كيفيات بناء معيار منهجي لتصنيف مؤلَّفَات التفسير، تمثَّل لدينا في معيار المعنى التفسيري[1]؛ وذلك أنّ المعنى التفسيري هو صُلْبُ وعَصَب مختلفِ مضامين التفسير؛ فبدون عقل المعنى وضبطه بأيّ صورة من الصور لا يمكن الخطو إلى استنباط الأحكام وبيان النّكات البيانية وغير ذلك من صور المادة التفسيرية في مصنّفات التفسير ومؤلّفاته.

(١) يراجع بحثنا: تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيف المعاصر، مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، ص٥٣ وما بعدها.

كما قمنا بطرح تصنيف عملي للتفاسير في ضوء هذا المعيار بينَّا من خلاله المسارات الرئيسة للتفاسير، وأنّ منها التفاسير الجامعة للمعنى ومنها المحرِّرة للمعنى ومنها الناقلة للمعنى، وغير ذلك. وفيما يأتي سنقوم ببيان الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين من خلال استثمارنا لتصنيف التفاسير، وقبل الشروع في ذلك يجدر الإنباه إلى الآتي:

أولًا: نحن وإنْ كنّا سنستثمر مسارات تصنيف مؤلَّفات التفسير باعتبارها معبّرة عن الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين، إلا أنّنا أعدنا النظر في تصنيفنا السابق لمؤلَّفات التفسير وألفيناه بحاجة لبعض التعديلات اليسيرة؛ ففي تصنيفنا للتفاسير قسمناها باعتبارَيْن رئيسَيْن تفرّع عنهما تصنيفات فرعية؛ وهذان الاعتباران هما: تصنيف التفاسير في ضوء واقع حضور المعنى بداخلها، وتصنيف التفاسير بحسب اشتغالها العلمي على المعنى. وقد ألفينا أن التقسيم باعتبار الاتصال بالمعنى من عدمه أوّلًا له أولويّته كاعتبار خاصّ سابق على تقسيم التفاسير بالاعتبارَيْن السابقَيْن؛ إذْ يفيد في بيان حقيقة واقع العمل التفسيري وأن منه ما لا يرتبط كنمط اشتغال بالمعنى التفسيري[1]، كما حرّرناه

(١) وقد أدّى تجاوزنا لهذا الاعتبار إلى بعض إشكالات في النظر لبعض المصنّفات التي عملنا عليها في تصنيفنا لمؤلفات التفسير، واعتبار بعض التفاسير غير المشتغلة بالمعنى أصلًا كالظلال والأساس مثلًا ضمن التفاسير قاصدة التوسّع في المعنى، وهو غير دقيق.

في تحقيبنا لتاريخ التفسير[1]، وعليه فإنّنا سنقوم في بياننا للطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين بقسمة هذه الطبقات من حيث الارتباط بالمعنى التفسيري من عدمه ونثوّر بشأنها بعض الملحوظات، ثم نشرع في ذِكْرِ تصوّر الطبقات العلمية للمفسِّرين بحسب صور الاشتغال على المعنى التي حرّرناها قبل في تصنيفنا للتفاسير، وإنْ كنا سنُدْخِل بعضَ التعديلات اليسيرة في بعض المسارات بحسب ما يفرضه علينا سياق توظيف المسارات في العمل على المفسِّرين الذين يختلف

(١) يراجع: تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر، مع طرح تحقيب معياري للتفسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/research/60/، وقد أثبتنا في هذا البحث أن التفسير قد مَرّ خلال التاريخ بثلاث مراحل؛ وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الاشتغال بتبيين المعنى (بدايات انطلاقة التفسير حتى نهايات القرن السادس الهجري).

المرحلة الثانية: مرحلة الاشتغال بتبيين المعنى وما فوق المعنى (من آواخر القرن السادس الهجري حتى نهايات القرن الرابع عشر).

المرحلة الثالثة: مرحلة الاشتغال بما فوق المعنى (من أواخر القرن الرابع عشر الهجري حتى العصر الحالي).

والمرحلة الثانية -وهي أطول مراحل التفسير عُمْرًا- وإن لم تتقيّد بحيثية التبيين التي كانت في المرحلة الأولى فإنها لم تنفلت منها كذلك، بل ظلّتْ هذه الحيثية حاضرة وبارزة في العمل التفسيري للمفسِّرين، وبلغ الاشتغال بها أحيانًا لدى بعض المفسِّرين صورة أقوى مما كان في المرحلة الأولى، إلا أنّ المرحلة الثالثة تمثّل قطعًا تامًّا مع حيثية التبيين ومجاوزة لها بالكلية؛ ومن ثم برزتْ فيها لدى الكثير من الكتابات مسالك اشتغال تفسيري جديدة لا تقوم على استحضار المعاني والحاجة لبَسْط الكلام عليها بالأساس ضمن العمل التفسيري.

واقعهم قليلًا عند التطبيق عن سياق العمل على التفاسير، لا سيما مع وجود مفسِّرين بلا مصنّفات قديمًا، ووجود نتاج تفسيري غير مكتوب لبعض المشتغلين بالتفسير حديثًا، وغير ذلك مما سيأتي الكلام عليه.

ثانيًا: كنّا قد تقيّدنا في دراستنا لتصنيف التفاسير بعددٍ محدّد من التفاسير (٣٣ تفسيرًا)، إلا أنّنا هاهنا سنوسّع الاشتغال محاوِلين تقديم صورة للخارطة العامّة الناظمة للطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير والمعبِّرة عن سائر المسارات التي انتظمت اشتغالهم في التفسير.

ثالثًا: في ضوء عدم وجود دراسات تجلّي بشكلٍ منهجيّ مدقّق مسارَ اشتغال المفسِّرين والتفاسير على المعاني، فإنّ تحديدنا للخارطة العامة للطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين بناء على صور عملهم على المعاني سيكون بحسب نظرنا الخاصّ، وهو ما يمكن لحركة البحث والدرس بعد ذلك إثباته أو تعديله أو تجاوزه كلية بحسب ما ينتجه واقع البحث، وهذا ليس بمشكل على ما سنقوم به من بيان لخارطة الطبقات العِلْمية للمفسِّرين؛ لأنه لا يَكِرّ على ناتجه وخارطة الطبقات التي أبداها لمسارات عمل المفسِّرين بالإبطال، ولكن غايته تعديل وضعية مفسِّر بإخراجه من طبقة وإدراجه في طبقة أخرى لا غير.

رابعًا: هناك مفسّرون فُقدت تفاسيرهم، ولم نقف عليها لنتبيّن طبقاتهم في التفسير من خلالها، وهذا لا يشكِل في شيء على ما سنقوم به من بيان للخارطة العامّة للطبقات العِلْمِيّة للمفسّرين كذلك؛ ففضلًا عن أنّنا نعمل في ضوء المتاح

والنتاج التفسيري الفعلي الذي بين أيدينا، فإنّ هذا النتاج حال ظهر منه شيء وجرى فحص اشتغال القائم به من خلال المعيار الذي ذكرْنا فإنّ غاية الأمر إمّا أن تكون الطبقة التي يندرج فيها عمل المفسّر ضمن الطبقات التي ذكرْنَا، أو لا يكون مندرجًا فيها، فيتم تبعًا لدرسه في ضوء المعيار المقترح إضافة طبقة جديدة تعبّر عن اشتغاله، ولكنه لا يمكن أن يكرّ على خارطة الطبقات التي سنذكر للمفسِّرين في التفسير بالإلغاء والإبطال.

خامسًا: مَوْضَعَة مفسّرٍ ما ضِمْن طبقة معيّنة يحتاج للنظر في جهده التفسيري؛ لذا سيكون حديثنا مأطورًا بالمفسِّرين ممن بقي لهم إرث تفسيري بين أيدينا أو كان لهم إرث مسجّل غير مكتوب، وهذا غير مشكل على بياننا لخارطة الطبقات العِلمية للمفسِّرين في شيء؛ فحال ظهر النتاج التفسيري لأحد المفسِّرين فيمكننا بيان طبقته في ضوء دراسة نتاجه كما بيَّنَّا.

سادسًا: هناك مصنِّفون يجري اعتبارهم ضمن السياق التفسيري رغم أنهم لم يكتبوا مباشرة في التفسير ككتب معاني القرآن وأحكام القرآن، وقد درجنا على إثباتهم ضمن المفسِّرين بحكم طبيعة التلقّي التاريخي العام لكتاباتهم واعتبارها ضمن التفسير، وبغضّ النظر عن الموقف من هذه الكتابات وهل تندرج ضمن التفسير من عدمه، فإنّ هذا لا يؤثّر منهجيًّا على عملنا ونواتجه في شيء؛ لأن بناء الطبقات العِلْمِيّة للمفسّرين يكون وفقًا لقراءة مسالك عمل توارد

عليها مفسِّرُون كُثر في ضوء المعيار المقترح، وهو ما لا يؤثّر في ناتجه حضور بعض من المفسِّرين أو إخراجهم من بعض هذه المسالك.

سابعًا: قد اعتنينا في إحدى الكتابات بنقاش معاقد التفسير ورجّحنا -لأسباب أبديناها- لزوم ارتباط حيثية التفسير بتبيين المعنى المراد لا غير، وعليه رجّحنا عدم وجاهة إطلاق لقب المفسِّر على غير المشتغل بالمعنى السياقي[(١)]، إلا أنّنا هاهنا لن نعمل في بناء الطبقات العلمية للمفسِّرِين وفق هذا الترجيح، وإنما سنبيّن هذه الطبقات بحسب واقع التفسير عبر التاريخ، وبالتالي فالنظر هاهنا لن يكون منطلقًا من ترجيح معيّن إزاء مفهوم المفسِّر، وإنما هو قراءة لوضعية اشتغال المفسِّرِين على المعنى وتقسيم لطبقات اشتغالهم التفسيري على المعنى لا غير. وهذا ليس بمشكل على قراءتنا للطبقات العلمية للمفسِّرِين؛ لأن غاية النقاش اللاحق لمعاقد التفسير وتحديد مفهوم معين للمفسِّر أن يحذف بعض الطبقات ويرى عدم وجاهة الإبقاء عليها في النظر للتفسير، باعتبارها تمثّل وضعية لا نحتاج لبقاء حالة المتابعة عليها، ولكنه لن يكرّ على بناء الطبقات ذاته بالإبطال[(٢)].

(١) يراجع مقالتنا: مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، وهي منشورة على موقع تفسير.

(٢) تجدر الإشارة هاهنا لأمرين:

=

وفيما يأتي نبين الخارطة العامة للطبقات العِلْمِيّة للمفسّرين في التفسير:

في ضوء معيار المعنى التفسيري يمكن لنا قسمة الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين باعتبارَيْن رئيسَيْن؛ **الاعتبار الأول**: النظر للطبقات من حيث الارتباط بالمعنى من عدمه. **الاعتبار الثاني**: النظر للطبقات من حيث طبيعة العمل على المعنى.

أولًا: طبقات المفسِّرِين من حيث الارتباط بالمعنى من عدمه:

من خلال النظر في اشتغال المفسِّرِين على المعنى التفسيري ومقدار ارتباط هذا العمل بالمعنى التفسيري من عدمه فيمكن لنا تقسيم الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرِين لطبقتين:

=

الأول: في ضوء اعتمادنا في بناء الطبقات على معيار من داخل رحم التفسير كما سبق وهو المعنى التفسيري، فإنّ قراءتنا الكشفية التي سنقوم بها لواقع الطبقات العلمية للمفسِّرين ستبرِز من تلقاء نفسها إشكال معاقد التفسير وعدم البتّ فيها ووجود مسارات متباينة في ذات الممارسة التفسيرية يتعذّر معها استمرار مسيرة التفسير بصورة منضبطة، ومن ثم ستعِين هذه القراءة على حَفْز النقاش في المجتمع العلمي حول معاقد التفسير ومفهوم المفسِّر، الأمر الذي يمكن لاحقًا ترتيب الكثير في المشهد التفسيري برمته في ضوء معطياته الأكثر قبولًا من قِبَل مجتمع الدارسين.

الثاني: سنشير بطبيعة الحال في ثنايا الكلام لأثر النّظر لطبقات المفسِّرين في ضوء الترجيح الذي ذكرنا لحيثية التفسير ومفهوم المفسِّر، ليسهل تصوّره واستحضار نتائجه، لما يفيده ذلك في الوعي بأهمية نقاش معاقد التفسير وآثارها في النظر لقضايا التفسير بشكلٍ عامّ.

الطبقة الأولى: طبقة المفسِّرِين المشتغلين بالمعنى: وهم المفسِّرون الذين يرتبط اشتغالهم التفسيري بالمعنى بِغَضّ النظر عن صورة هذا الاشتغال وطبيعته، وهؤلاء هم جُلّ المفسِّرين عبر التاريخ.

الطبقة الثانية: طبقة المفسِّرِين غير المشتغلين بالمعنى: وهم المفسِّرُون الذين لا يرتبط عملهم بالمعنى التفسيري بالأساس؛ حيث يقصدون لمقاصد أخرى لا يبرز فيها المعنى التفسيري ومعالجته اللهم إلّا بصورة تابعة جدًّا.

وتجدر الإشارة هاهنا لما يأتي:

أولًا: المفسِّرُون في الطبقة الأولى يمكن قسمتهم لطبقتين؛ **الطبقة الأولى: المقتصرون على المعنى:** وهم من تقيّد اشتغالهم بالمعاني دون توسّع كالمفسّرين من السّلَف والكَتَبَة في معاني القرآن، ومَن بعدهم من المفسّرين كالطبري وابن أبي حاتم والماوردي وابن عطية وابن الجوزي وغيرهم. **الطبقة الثانية: المتوسّعون عن المعنى:** وهم مَن اشتغلوا بالمعاني مع الزيادة عليها، وهؤلاء يمكن قسمتهم لطبقتين؛ **المتوسّعون في الزيادة على المعنى** ممن قصدوا للتوسّع ومعالجة أغراض أخرى غير المعنى كالرازي والقرطبي[1]، **وغير المتوسّعين في الزيادة على المعنى** ممّن توسّعوا بإيراد مادة زائدة عن المعنى

(١) فالرازي ظاهر النّزع في تفسيره -كما هو معلوم- لمعالجة ما يتصل بعلمَي الهيئة والنجوم، وذِكْر شبهات بعض التيارات والردّ عليها، والقرطبي ظاهر القصد في تفسيره لمعالجة الكلام على الأحكام.

دون القصد لمعالجة أغراض خاصّة في الممارسة التفسيرية؛ ومنهم: أبو حيان وابن كثير والآلوسي وغيرهم.

ثانيًا: المفسِّرون في الطبقة الثانية يقصدون لمقاصد مختلفة في العمل التفسيري، ولا يمثّل المعنى التفسيري والكلام عليه مشغلًا لهم في العمل التفسيري بالأساس، فهم وإن عالجوا الكلام أحيانًا على المعاني في مواضع إلّا أن هذا يأتي بالتَّبَع عندهم -باعتبار أن عقل المعنى لا بد من ضبطه لتحقيق أيّ مقصد تفسيري- ولا يمثّل المعنى على الحقيقة مركزية عندهم في العمل التفسيري بأيّ شكلٍ من الأشكال؛ وإنما تأتي ممارستهم التفسيرية تحقيقًا لغايات أخرى وإن تعدّدت فإنها لا ترتبط من حيث مسلك الاشتغال بالمعنى والكلام عليه، وإنما قد يكون استحضار المعاني مكتنزًا في عقل الممارس للتفسير ولا يذكره أصلًا أو يعالج الحديث عنه.

ثالثًا: الاشتغال التفسيري غير المرتبط بالمعنى لا ينحصر نتاجه التفسيري في الطابع المتعارَف عليه في التفسير من كتابة مصنّفات تفسيرية، وإنما تحوّل الأمر فيه إضافةً لذلك إلى كتابة مؤلّفات تتناول موضوعًا قرآنيًّا ما؛ كالرحمة في القرآن، والمرأة في القرآن...إلخ، وكذا إعداد مقالات وبحوث في ذات السياق، واعتبار كلّ ذلك من باب التفسير.

يقول الدكتور/ إبراهيم شريف وهو يبيّن الأنماط الحديثة لتفسير القرآن خلافًا لما كان سائدًا فيه من الطريقة المتسلسلة التي تتبع الآي واحدة تلو

أخرى: «من الأشكال الفنية والطرق الجديدة ما يُعرف باسم الطريقة الموضوعية أو المنهج الموضوعي كأنْ يلتزم المفسّر -لا بآيات وسور مرتّبة يفسّرها- بل بموضوع قرآني بعينه، يجمع الآيات الواردة فيه مرتّبة حسب نزولها أو بترتيب توقيفها ليخلص منها في النهاية بعد تحليلها وتفسيرها إلى الكلمة القرآنية النهائية في الموضوع»[(١)].

ويضيف بعد ذلك فيقول: «ومن هذه الأشكال أيضًا ما يجمع بين هذه الطريقة الموضوعية الجديدة والطريقة التقليدية القديمة في آنٍ معًا... كما أنّ منها ما يسمى بالمقالة التفسيرية التي يُدار الحديث فيها حول فكرة بعينها أو رأي محدّد يعتضد له بما ورد من آيات قرآنية في موضوعه وتشهد لفكرة المفسِّر أو رأيه المحدّد»[(٢)].

ولا شَكّ أننا أمام هذه النظرة للطّرْح التفسيري نكون بصدد عددٍ كبيرٍ جدًّا من المشتغلين بالتفسير ومن الكتابات التفسيرية بالِغة التعدّد.

رابعًا: المفسِّر المشتغل بالمعنى ظاهر في اندراجه في العمل التفسيري، وأمّا المفسِّر غير المشتغل بالمعنى فإنه مما يحتاج للنظر في مقدار وجاهة اعتباره ضمن زُمْرَة المفسِّرين، ففي ضوء عدم توجّه الممارس للتفسير للعناية

(١) اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم، محمد إبراهيم شريف، ص٦٣.

(٢) اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم، محمد إبراهيم شريف، ص٦٣.

بصُلْبِ التفسير واحتكاكه به بأيّ قدر في ممارسته التفسيرية وانصرافه عن ذلك لأغراض أخرى لا صِلة لها بالعمل على المعنى، فلا شَكّ أن ذكره ضمن زُمْرة أهل هذا التفسير مما يحتاج لنظر[(١)]؛ لذا يحتاج هذا الصِّنْف خاصّة للنظر في شأنه -برأينا- ومدى وجاهة إطلاق لقب المفسِّر عليه بالأساس[(٢)].

ثانيًا: طبقات المفسِّرِين من حيث صور الاشتغال بالمعنى:

يمكن لنا تقسيم طبقة المفسِّرِين المشتغلين بالمعنى إلى خمس طبقات؛ وهي:

الطبقة الأولى: المفسِّرون المنتِجون للمعنى: وهم المفسِّرون الذين عملوا على إنتاج وتوليد المعاني التفسيرية؛ ومِن هؤلاء ابنُ عباس، وابنُ مسعود، ومجاهدُ، والسديّ، ومقاتل، وابن زيد، والزجّاج، وأبو عبيدة، والزمخشري،

(١) وكذلك المحتوى التفسيري الذي ينتج عبر هذه الممارسة، فهذا مما يحتاج لنظر في مقدار اعتباره تفسيرًا بالأساس، وإلا فهذا المحتوى يقوم على القطع مع نسق الاشتغال التفسيري برمّته. يراجع كلامنا على ذلك في بحثنا: تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير، وهو منشور على موقع تفسير.

(٢) ويبرز هاهنا أهمية مناقشة واقع التفسير لا سيما معاقده الرئيسة، وضرورة البتّ في حيثيته ومفهومه ومفهوم المفسّر وموارد التفسير لكي يستقيم مسار هذا الفنّ ويكون هناك وحدة في تصوّره، ويلاحظ أنّنا هاهنا حال اعتبرنا غير المشتغل بالمعنى مفسّرًا، فنحن لسنا بحاجة لتقسيم المفسِّرين بناء على ارتباط اشتغالهم بالمعنى من عدمه، وإنما سنلج مباشرة للتقسيم باعتبار صور الاشتغال على المعنى.

وابن عطية، وغيرهم. وهؤلاء على طبقتين؛ **الطبقة الأولى: طبقة القاصدين لإنتاج المعاني**: وهم مَنْ قام اشتغالهم التفسيري على توليد المعاني وإنتاجها؛ كبعض المفسّرين من السَّلَف والكَتَبَة في معاني القرآن وغير ذلك. **الطبقة الثانية: طبقة أصحاب الجهود في إنتاج المعاني**، وهم من اعتنوا بإنتاج المعاني وإن لم تكن ممارستهم التفسيرية قائمة على ذلك وحده؛ كالزمخشري وغيره.

وبحسب التغاير في مفهوم المعنى التفسيري المنتَج، فإنّ هذه الطبقة تنقسم عمليًّا لثلاث طبقات:

طبقة المنتجِين للمعنى المراد: وهؤلاء المشتغلون بتوليد المعنى المراد/ المعنى السياقي الذي يعبّر عن المقصود التركيبي للكلام، وهم المفسِّرون من السَّلَف خاصّة.

طبقة المنتِجين للمعنى اللغوي: وهؤلاء المشتغلون ببيان دلالات الألفاظ لغويًّا، ومنهم الزجّاج والفرّاء والأخفش وأبو عبيدة وغيرهم.

طبقة المنتجِين للمعنى الإشاري: وهؤلاء المشتغلون بذِكْر المعاني الإشارية، ومنهم التستري والقشيري، وغيرهما[(١)].

(١) في ضوء ترجيحنا لانعقاد التفسير على بيان المعنى السياقي فإنّ مَنْ يشتغلون بإنتاج المعنى اللغوي والإشاري لن يكونوا ضمن طبقات المفسِّرين.

الطبقة الثانية: المفسّرون المحرِّرُون للمعنى: وهم المفسِّرون الذين انتصبوا في ممارستهم التفسيرية للموازنة بين المعاني وبيان صحيحها من ضعيفها، وهؤلاء على طبقتين؛ **طبقة القاصدين لتحرير المعنى**: وهم من قام اشتغالهم التفسيري بالأساس على غرض الموازنة بين المعاني ومَيْز قويّها من ضعيفها؛ كالطبري وابن عطية، **وطبقة أصحاب الجهود في تحرير المعنى**: وهم من كانت لهم جهود ظاهرة في الموازنة وإن لم ينتصبوا لها في اشتغالهم؛ كأبي حيان وابن جزي والآلوسي والشوكاني وابن عاشور وغيرهم.

الطبقة الثالثة: المفسِّرون الجامعون للمعنى: وهم المفسِّرون ممن قام عملهم التفسيري على جمع المعاني، وهؤلاء على طبقتين؛ **طبقة القاصدين للجمع**: وهم من قام اشتغالهم التفسيري بالأساس على غرض الجمع للمعاني؛ كابن المنذر، ويحيى بن سلام، وابن أبي حاتم، والماوردي، وابن الجوزي، والسيوطي. وطبقة أصحاب الجهود في الجمع: وهم مَنْ كانت لهم جهود ظاهرة في الجمع وإن لم ينتصبوا له في اشتغالهم؛ كالواحدي في (البسيط).

الطبقة الرابعة: المفسِّرُون المختصِرون للمعنى: وهم المفسِّرون الذين اعتنوا في اشتغالهم التفسيري بمحاولة اختصار المعاني وتقريبها، ومنهم: الواحدي في (الوجيز)، والبيضاوي والإيجي والجلالين، وغيرهم.

الطبقة الخامسة: المفسِّرون الناقِلون للمعنى: وهم المفسِّرون النَّقَلَة للمعاني وما يتّصل بها عن غيرهم من المفسِّرين. والمفسِّرون الناقلون للمعنى على صور:

- **رواة التفسير**: وهم الذين انحصر جهدهم في مجرّد الرواية المحضة لبعض الأقوال التفسيرية، وهذا النمط برز في طبقة السّلَف خاصّة؛ إذْ وُجد فيها مَن روَى بعض الأقوال التفسيرية دون أن يكون له جهد تفسيري خارج ذلك؛ كأبي ثعلبة الخشني، وأبي الهند الداري، وصهيب، وعمرو بن عبسة، والطفيل بن عمرو، وسهل بن أبي حثمة الأوسي الأنصاري، ومحمد بن حاطب الجمحي، وغيرهم.

- **معلّمو التفسير**: وهم من يشتغلون بتعليم المعاني وتدريسها، سواء في العصر الحديث أو مَنْ ورد في كتب التراجم ذِكْر اشتغالهم بالتفسير دون التأليف فيه[(١)].

(١) جدير بالنظر أن ما ذكرناه قبل عن إشكالية المفسّر غير المشتغل بالمعنى وهل يُعَدّ مفسرًا أم لا له أثر هاهنا كذلك، فحال قُلْنَا بعدم إطلاق لقب المفسِّر على غير المشتغل بالمعنى فإننا سنستبعد الكثير من المعاصرين ممن يشتغلون بتدريس التفسير لعدم قيام تدريسهم على المعنى غالبًا، إلا أنْ يعرف أحدهم -من خلال نتاج خاصّ له مكتوب أو مسجّل- باشتغاله بالمعنى، وذلك بخلاف المفسِّرين التراثيّين ممن عرفوا بتدريس التفسير في كتب التراجم، إذْ سنتعامل معهم كمفسِّرين ناقلين إلا أن يُعرف عن =

- **أصحاب الجهود في خدمة المعنى**: وهؤلاء يعتمدون النقل عن غيرهم فيما يتعلّق بالمعاني ومتعلقاتها، وتكون لهم بعض الجهود العلمية القليلة والمتفرّقة حول المعنى كترتيب المعاني في مواضع معينة أو الموازنة بينها والتعليق عليها في بعض مواضع؛ ومن هؤلاء القنّوجي، والسّعدي، وسيد طنطاوي، والشعراوي، ومحمد علي الصابوني، ووهبة الزحيلي، وغيرهم.

ويلاحظ بشأن هذه الطبقة ما يأتي:

أولًا: هناك فارق بين المفسِّر غير المشتغل بالمعنى والمفسِّر الناقل للمعنى، لا سيما من أصحاب الجهود المتفرّقة في خدمة المعنى، فالأخير يبرز في اشتغاله التفسيري وعيٌ بأمر المعاني والعمل على إيرادها ونقلها وذِكْر الراجح منها...إلخ، كما يكون له بعض الجهود العلمية المتفرقة عادة حول المعنى وإن كان ناقلًا في الأصل للمعاني وما يتعلق بها، وذلك بخلاف الأول الذي لا يهتم بهذه القضية برمّتها ولا يبرز اشتغاله التفسيري وعيًا واهتمامًا بها، وليس له جهد معتبر في العناية بأمرها.

=

أحدهم أنه كان لا يشتغل بالمعنى تحديدًا؛ وذلك نظرًا لحضور فكرة المعنى في الاشتغال التفسيري في التراث وعدم الانفلات منها كلية في التفسير كما وقع في الحِقْبة المعاصرة كما سبقت الإشارة إليه.

ثانيًا: هناك فارق بين المفسِّرين من أصحاب الجهود على المعنى في الطبقات السّالفة والمفسِّرين الناقلين للمعاني من أصحاب الجهود المتفرّقة في خدمة المعنى، فالمفسِّرون في الأول هم أصحاب جهود عِلْمية كبيرة على المعنى بالأساس ولكن جهودهم لم تنتظم سياق اشتغال معيّن يسمح بتصنيفهم مباشرة ضمن طبقةٍ ما، وأما المفسِّرون في الثاني فليست لهم جهود علميّة على المعنى بالأساس، وإنما هم نَقَلَة كانت لهم بعض جهود يسيرة متناثرة ولا ينتظمها سياق اشتغال محدّد.

ثالثًا: تتفاوت الجهود في خدمة المعنى بين المفسِّرين أصحاب الجهود المتفرّقة في خدمة المعاني، ويتّصل ضبطنا لرُتَبِ هؤلاء المفسِّرين في طبقة الناقلين للمعنى -برغم صدورهم عن النقل عن غيرهم للمعاني وما يتعلّق بها بشكلٍ عام- بعمل دراسات تجلي حدود جهودهم العِلْمِيّة على المعاني من خلال مقارنة تفاسيرهم في جانب المعاني بالتفاسير التي نقلوا عنها، فهذا ما يكشف بوضوح مقدار الإضافات التي حظيتْ بها المعاني عند كلّ مفسِّر منهم.

والرسم البياني الآتي يبيّن صور طبقات المفسِّرين في التفسير:

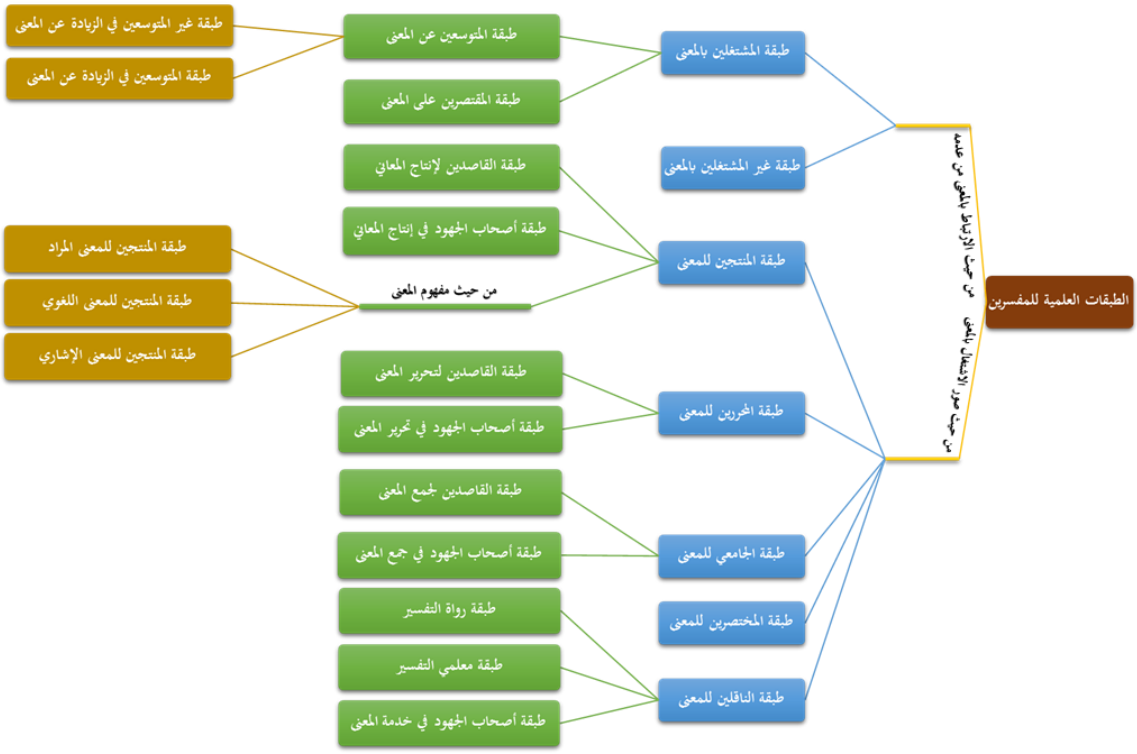

وفي ضوء ما ذكرنا من الطبقات العلمية الناظمة لجهود المفسِّرين في التفسير فإننا سنحاول فيما يأتي الموازنة بين هذه الطبقات وبيان درجاتها ورُتَبِها العِلْمِيّة في التفسير.

الفرع الثاني: الموازنة بين الطبقات العلمية للمفسرين:

تتفاوت بطبيعة الحال الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين من حيث درجة أهميتها في التفسير، ونحن هاهنا سنحاول المفاضلة العامّة بين هذه الطبقات من حيث هي، دون الكلام على الجهود العِلْمِيّة داخل الطبقة الواحدة والمفاضلة بينها، لحاجة ذلك لدرس خاصّ.

لا شَكّ أنّ معرفة الوزن النوعي للطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين هو أمر يرتبط بالأساس بالتفسير ذاته الذي كان محلًّا لاشتغال المفسِّرين ومقدار أثر هذه الطبقات في خدمته والنهوض به، وفي ضوء معيار المعنى التفسيري ذاته وما للمعنى من مركزية في التفسير، فيمكننا المفاضلة علميًّا بين رُتَبِ الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير، **وذلك من خلال تأمّل مقدار إفادتها كطبقات في خدمة المعنى التفسيري وأثرها فيه، فكلّما كانت طبقة الاشتغال لها أهمية مؤثّرة في جانب المعنى عظمتْ قيمتها**، وهكذا، وفيما يأتي بيان لدرجات طبقات المفسِّرين من حيث أهميتها في خدمة المعنى التفسيري:

الناظر لطبقات المفسِّرين من حيث أثرها وانعكاسها على خدمة المعنى التفسيري يجد أنها وإن كانت جميعها مهمّة في ذلكم السياق، إلا أنها ليست على درجة واحدة من حيث مقدار الأهمية، فما يتعلّق منها **بإنتاج المعاني التفسيرية** فهو أعلاها أهمية وأكثرها أولويّة في التفسير؛ فإنتاج معاني تفسيرية جديدة هو تكثير للمادة المركزية للعلم ذاته والتي تكون أساسًا للاشتغال للطبقات

الأخرى؛ فوجود معانٍ تفسيرية منتجة هو الأساس الذي يبرِّر -من ناحية- حضورَ بقية الطبقات والعمل فيها، مِن جَمْعِ المعاني والموازنة بينها واختصارها وتقريبها، ويُبْقِي كذلك -من ناحية- حالة البحث فيها حيّة وبحاجة لمتابعة العمل والمراكمة، فمتابعة الإنتاج للمعاني في الممارسة التفسيرية يجعل مسارات الجمع والموازنة...إلخ تظلّ باستمرار في تجدّد، والكتابات تعمل فيها لتلاحق جديد المعاني التفسيرية المنتَجة.

وقد ذكرنا أنّ طبقة إنتاج المعاني تكتنز ثلاث طبقات؛ وهم: المنتِجون للمعنى المراد، والمنتِجون للمعنى اللغوي، والمنتِجون للمعنى الإشاري.

ونحن هاهنا أمام تغاير وتباين في مفهوم المعنى التفسيري ذاته، وهو إشكال في الممارسة التفسيرية المتّصلة بتبيين المعاني بشكلٍ عامّ، وأنها لم تتوافق على مفهوم واحد في المعنى. وبِغَضّ النظر عن رؤيتنا في ذلكم الإشكال وأنّ المعنى الأليق بالتفسير هو المعنى المراد/ المعنى السياقي لا غير كما حرّرْناه مفصّلًا في غير هذا الموضع[1]، فإنّ طبقة إنتاج المعنى المراد هي الأعلى رُتْبَة، لتقديمها لمعنى خاصّ يُعين على فهم المقصود التركيبي للكلام، بخلاف المعاني اللغوية التي تبيّن مجرّد دلالات الألفاظ دون المراد من مجموعها، وأمّا

(١) يراجع: مقالتنا: مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته.

المعاني الإشارية فهي ليستْ تفسيرًا للنصّ بالأساس، وإنما هي إشارات ذوقيّة ووجدانية[١].

ويلي طبقة إنتاج المعاني في الأهمية في ممارسة التفسير طبقة **الموازنة بين المعاني**؛ فبيان صحيح المعاني وضعيفها هو الأساس في تحرير تركة المعاني التفسيرية فهمًا لها وتوجيهًا، ومَيْزًا للراجح منها من المرجوح ومعرفة الصحيح من السقيم، وتقديم الحِجَاج العلمي اللازم لذلك، وبدون هذه الطبقة تبقى المادة التفسيرية مركومة لا يُعرف لها صحيح من فاسد، ومن هاهنا كانت لهذه الطبقة أهمية كبيرة جدًّا في الاشتغال التفسيري تكاد تجعلها مساوية لطبقة إنتاج المعاني، وإلا فالموازن حتى يحسن عمله فإنه يستوعب المعاني المنتجة ويرتّبها ويستكنه قرائن تأسيسها ما لم يكن مصرّحًا بها وهو الأصل في مادة المعاني في التفسير، ويتعنّى النظر في كيفيات تأسيس المعاني على وفق الشروط العلمية للممارسة التفسيرية، ثم يصوغ المسوغات العِلمية التي تبرز وجاهة قول دون غيره في ضوء ما أبداه نظره، وغير ذلك من الجهود.

(١) ومرّة أخرى يبرز أهمية البتّ في إشكالات التفسير وضبط معاقده التي منها الخلاف في مفهوم المعنى، فحال انطلقنا من أنّ المعنى المراد هو الخليق بالتفسير فلن تكون لدينا طبقة إنتاج المعاني اللغوية ولا طبقة إنتاج المعاني الإشارية كما ذكرنا قبل.

وتأتي بعد ذلك طبقة **جمع المعاني**؛ لأهمية حضور هذه الطبقة في حِفْظ مادة المعاني وترتيب تركتها وجمعها تحت أزمّة وتبويبات تعبّر عنها بحسب ما بينها من تغاير وافتراق، وهو أمر بالغ الأهمية في خدمة المعاني وتقريب مادتها، وتيسير الإحاطة بها والتعرّف عليها والموازنة بينها وحفظها واستظهارها والمراكمة عليها...إلى آخر تلكم الأغراض المهمّة.

وتحلّ أخيرًا طبقة **اختصار المعاني** وطبقة **نقل المعاني**؛ لكونهما مشغلًا عمليًّا ليس له أثر مباشر على المعنى، وإنما ترجع إفادته في مزيد من التيسير والتقريب للمادة والعمل على تدويلها وتعليمها، وغير ذلك من الأغراض المفيدة في خَلْق حالة الاهتمام بالمعنى والوعي به.

وفي ضوء ذلك فإنّ طبقات المفسِّرين وإن كان لجميعها دورٌ مهم وفائدة في التفسير، إلا أنّ طبقة إنتاج المعاني هي رأس الطبقات جميعًا، والمفسِّرُون المشتغلون بإنتاج المعاني هم أعلى قمّة الهرم التفسيري على الحقيقة.

ويلي هذه الطبقة في الأهمية في التفسير طبقة الموازنة بين المعاني، والمفسِّرون المشتغلون بالموازنة من أصحاب المقام العالي جدًّا في الفنّ، وقد يساوون -لا سيما مَنْ سَمَتْ جهودهم في هذه الطبقة- أصحاب طبقة إنتاج المعاني.

ويلي هاتين الطبقتين في الأهمية والرُّتبة طبقةُ جَمْع المعاني، تليهما طَبَقَتَا اختصار المعاني والنقل للمعاني[(١)].

(١) تجدر الإشارة هاهنا لما يأتي:

أولًا: فكرة النقل للمعاني مهما اتسعت عند الناقل فإنها لا تجعل صاحبها من أصحاب الصناعة التفسيرية بحال، وإنما هو محض ناقل للتفسير، فحيازة الصناعة التفسيرية تستلزم عملًا واشتغالًا معرفيًّا في الطبقات التي ذكرنا قبل مما له انعكاس عِلْمي مباشر على المعنى.

ثانيًا: يلاحظ في الأزمنة الحالية كثرة الحفاوة بعملية النقل للمحتوى العلمي في الفنون، ولا شك أن نقل المعرفة للآخرين أمرٌ مطلوب لتحقيق التواصل المعرفي بين الأجيال في الفنون، وأحيانًا تشتد الحاجة لهذا الفعل لا سيما مع اضمحلال المعارف في الواقع وقلّة المشتغلين بها، وغير ذلك، إلا أنّ هذا لا يجب أبدًا أن يحجبنا عن التصوّر الصحيح للمعرفة والجهود اللازمة للنهوض بها، وأنّ المعارف لا تتحرك ولا تتقدّم من حيث هي إلا بجهود علمية في المسارات التي لها انعكاس علمي على محتوياتها، وهذا يستلزم جهدًا في صناعة أفراد لهم قدرة على مساجلة المعرفة ذاتها وخوض غمار قضاياها ومباحثة هذه القضايا ومتابعة القول فيها، وأن تكون هذه الغاية هي المشغل الرئيس للمهتمّين بالمعارف والنهوض بها. **إنّ القيام بنقل المعرفة بدون استحضار رُتبة هذا الفعل ذاته وأنه مقدِّمة لغاية نريد الوصول إليها، يغيّب الغاية نفسها والتفكير في كيفيات النهوض بها وصناعة الأفراد القادرين على مساجلة المعرفة، ويحوّل فعل النقل مع الوقت لمقصد وغاية**، ومن ثم تتّجه له أنظار المشتغِلين في المعارف بقوّة وتنحبس فيه آمالهم ويصبح معيار التفاضل بينهم مرتبطًا بالجهود المتعلّقة به من سَعَة الحفظ والاستظهار للمحتويات العلمية...إلخ، كما يصبح القائم بالنقل -في أنظار المشتغِلين- وكأنه قد صار في رُتبة أصحاب الصناعات في الفنون والجهود العِلْمية الرئيسة فيها، وهو أمر ظاهر الخلل والإشكال ويؤدّي مع الوقت لهمود العلوم على الحقيقة وعدم تمدّدها وبقائها في حالة من الاجترار لمادتها دون المراكمة الحقيقية على قضاياها ومتابعة حالة الإنتاج العلمي في دوائرها، وغير ذلك من الإشكالات.

والرسم الآتي يبيّن درجات ورُتَب الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير:

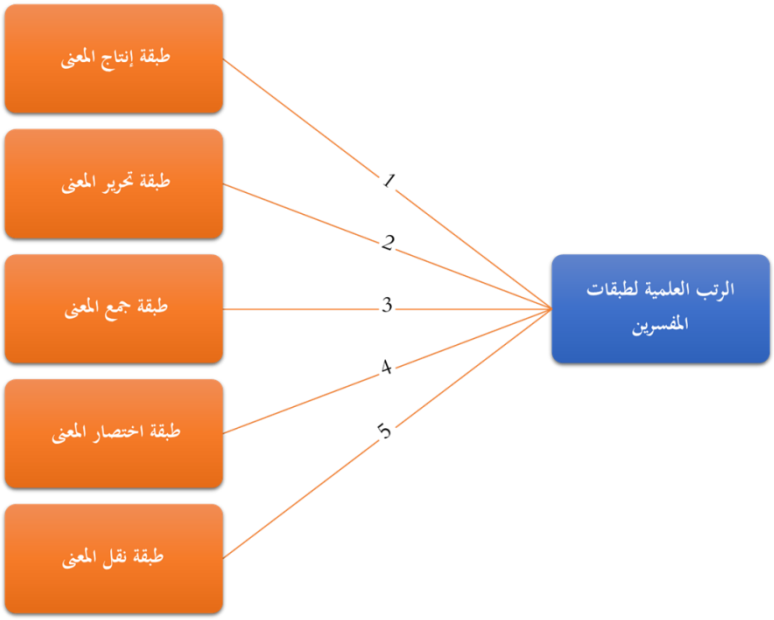

الفرع الثالث: ذكر الرتب العلمية لبعض المفسرين:

بيان رُتَب ودرجات المفسِّرين في طبقاتهم يتعلّق كما ذكرنا قبل بضبط الجهود التي قام بها المفسِّرُون في الطبقات التي ينتسبون إليها والموازنة بين هذه الجهود، ولا شك أنّ بيان ذلك هو مسار بحثي مطوّل -كما بيّنا- يحتاج لدراسات موسّعة جدًّا تختلف في طبيعتها بحسب كلّ طبقة، وفي ضوء رغبتنا في استحضار جانب من مستلزمات السَّيْر العلمي في دراسة رُتَب المفسِّرين، فإنّنا سنكتفي بذِكْر رُتَب بعض المفسِّرين -لا سيما الرؤوس والمبرزين- في بعض الطبقات لا غير، كما أنّنا سنذكر بعض المسوّغات العِلْمية والمؤشّرات الداعمة لوجهتنا في الحديث عن المفسِّرين رؤوس الطبقات التي سنعالج الحديث عنها، وأمّا المبرزون فستأتي أحكامنا بشأنهم في ضوء وجهة نظرنا الخاصّة، وهو ما يمكن لحركة البحث والدرس بعد ذلك إثباته أو تعديله بحسب ما ينتجه واقع البحث.

أولًا: طبقة المفسِّرين المنتجين للمعاني:

ذكرنا قبل أنّ المفسِّرين في هذه الطبقة على طبقتَيْن؛ طبقة القاصدين لإنتاج المعاني، وطبقة أصحاب الجهود في إنتاج المعاني.

فأمّا الطبقة الأولى فهم مَن مَثَّل هاجسُ إنتاج المعاني مشغلًا تفسيريًّا لممارستهم التفسيرية بالأساس؛ كبعض المفسِّرين من السَّلَف والكَتَبَة في معاني القرآن، وغير ذلك.

ويعدُّ **المفسِّر عبد الله بن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رأس هذه الطبقة وطبقة المفسِّرين المنتجين للمعاني قاطبة؛ فابن عباس تقوم ممارسته التفسيرية بالأساس على إنتاج المعاني، كما أنه أنتج عددًا كبيرًا من المعاني؛ إِذْ بلغت عدد مروياته التفسيرية -بحسب موسوعة التفسير المأثور- (٨٩٢٢) قولًا[(١)]، وهذه المرويات هي من اجتهاد ابن عباس ذاته، اللهم إلا القليل جدًّا[(٢)]، وهو عددٌ لا يقترب منه مفسِّر -بحسب اطلاعنا- ممن تصدَّوا وقصَدُوا لإنتاج وتوليد المعاني التفسيرية ضمن هذه الطبقة أو كانت لهم جهود فيها، وهو ما يدلّ على إمامة ابن عباس في هذه الطبقة وعلوّ كعبه فيها، كما أنّ المعاني التي وردت عن ابن عباس فضلًا عن أنها تتسم بالدّقة في بنائها وتعويل المفسّرين عليها

(١) موسوعة التفسير المأثور، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، دار ابن حزم، لبنان، ط: الثانية، ١٤٤١هـ- ٢٠١٩م، (١/ ٣٩٨).

(٢) بلغت مرويات عبد الله بن عباس في التفسير بحسب إحصاء دراسة (المفسِّرون من الصحابة؛ جمعًا ودراسة وصفية) للدكتور/ عبد الرحمن المشدّ (٦٥٥٢) قولًا، وقد ذكر الدكتور/ عبد الرحمن المشدّ أن ابن عباس رَوَى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢٤) قولًا في التفسير، وعن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٦) أقوال، وعن التابعين (٤) أقوال. يراجع: المفسرون من الصحابة؛ جمعًا ودراسة وصفية، عبد الرحمن المشدّ، مركز تفسير للدراسات القرآنية، (١/ ٥٣٩). وبغضّ النظر عن مقدار ما رواه ابن عباس عن غيره وهل كان (٢٤) قولًا فحسب أم أكثر مما يرتبط الفصل فيه بمراجعة مروياته لا سيما في الإحصاءات الأكثر توسعًا في ضبط هذه المرويات، إلا أنّ هذا يعد مؤشرًا واضحًا على عناية ابن عباس بإنتاج المعاني، وأن أقواله التي أنتجها باجتهاده هي الأكثر في مروياته، وهو أمر ظاهر ومشتهر بشكلٍ عام فيما يتعلق بابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

واختيارها بخلاف غيره ممن أنتج معانيَ كثيرةً لكنها كانت محلًّا لاستشكال المفسِّرين؛ كبعض اللغويّين من أمثال أبي عبيدة صاحب (مجاز القرآن) وغيره، فإنّ ابن عباس يندرج ضمن طبقة المنتِجين للمعنى المراد الأعلى رُتبة من بقية طبقات إنتاج المعاني، فابن عباس من مفسِّري السَّلَف الذين يشتهرون -كما هو معلوم- بإنتاج المعنى المراد والتفسير على المعنى لا الألفاظ أو الإشارة.

يقول ابن القيم: «وتفسير الناس يدور على ثلاثة أصول: تفسير على اللّفظ وهو الذي ينحو إليه المتأخِّرون. وتفسيره على المعنى وهو الذي يذكره السَّلَف. وتفسير على الإشارة والقياس وهو الذي ينحو إليه كثير من الصوفية وغيرهم»[(١)].

ويلاحظ هاهنا أنّ أبا عبيدة اعتمد في تفسير القرآن الكريم من خلال معطيات اللغة، ومن ثم كانت تجربته محلًّا لنقد الكثيرين، وليس بين أيدينا إحصاء للمعاني التي أنتجها أبو عبيدة، إلا أن هذه المعاني حتى لو زادت على ابن عباس -وهو ما نستبعده- فلا يمكن -في ضوء إشكالها الذي ذكرنا- رفع رُتبته التفسيرية عن ابن عباس في طبقة إنتاج المعاني.

(١) التبيان في أقسام القرآن، ت: حامد الفقي، دار المعرفة- بيروت، ص٧٩، بدون تاريخ.

وأمّا طبقة أصحاب الجهود في إنتاج المعاني، فهؤلاء وإن لم تقم ممارستهم التفسيرية رأسًا على غرض إنتاج المعاني، إلا أنهم اهتموا بهذا الأمر في العمل التفسيري، حيث قاموا بإنتاج بعض المعاني التفسيرية إبّان ممارستهم للتفسير، وقد تفاوتوا في ذلك قوّة وضعفًا؛ ومن أبرزهم في إنتاج المعاني الزمخشري وابن عطية.

وجدير بالنظر أنّ تأسيس درجات المفسِّرين في هذه الطبقة يرتبط بقدر المعاني المنتَجة عند كلّ مفسِّر، وكذلك نمط المعاني في ذاتها، وهذه أمور تحتاج لتوظيف الإحصاء وبيان مقدار حصيلة المعاني التي أنتجها كلُّ مفسِّر، وكذلك دراسة هذه المعاني وبيان هل كانت لغوية أم سياقية أم إشارية.

ثانيًا: طبقة المفسِّرين الموازِنين بين المعاني:

ينقسم المفسِّرون في هذه الطبقة -كما ذكرنا- لطبقتين؛ طبقة القاصدين للموازنة، وطبقة أصحاب الجهود في الموازنة بين المعاني.

فأمّا الطبقة الأولى فيعدُّ ابن جرير الطبري أعلى المفسِّرين رُتبة في هذه الطبقة وطبقة الموازنة بين المعاني ذاتها؛ ذلك أنه تصدَّى لمناقشة المعاني التفسيرية بصورة بالِغة العُمْق وعلى طول امتداد القرآن الكريم كلّه، مع اعتناء باستيعاب الثروة الأبرز في المعاني -وهي أقوال السَّلَف- وذكر مستندات التصويب والتخطئة للأقوال، كما أنّ ابن جرير وإن كان فارسَ المضمار في هذه

الطبقة؛ إِذْ لم يَبرز خلفه مفسِّر قام بالتصدّي لمناقشة تَرِكَة المعاني على ذات الوزان الذي كان عنده =فإنه يُعَدُّ كذلك رائد تشقيق هذا المسار؛ إِذِ الصنيع الموازن الذي قام به والعمل على جمع المعاني وتبويبها تحت أزمّة جامعة ثم مناقشتها بصورة منهجية مدقّقة هو صنيع غير مسبوق به من أحد قبله من المفسِّرين.

ويلي ابنَ جرير الطبري في هذه الطبقة -وطبقة الموازنة بين المعاني كذلك- **ابنُ عطية الأندلسي** صاحب (المحرر الوجيز)؛ فقد اعتنى ابن عطية -كما الحال عند الطبري- بعقد موازنة بين المعاني على طول التفسير، وبيان صحيح المعاني من ضعيفها وذِكْر المستندات العِلْمية للتضعيف والترجيح، وهذا الجهد الذي قام عليه اشتغال ابن عطية لا يوجد له نظير -بحسب نظرنا- في مدونة التفسير بعده.

وقد جعلنا ابن عطية خلف الطبري؛ لأن العمل الموازن عند ابن عطية ليس بقوّة الطبري؛ فابن عطية مثلًا لا يعتني بذِكْر مستندات التضعيف والتصحيح على امتداد التفسير كما يفعل الطبري.

ويلاحظ أننا وإنْ حَكَمْنَا بريادة الطبري وأنه رأس هذه الطبقة وأنّ ابن عطية يأتي خلفه، إلا أنّ هذا لا يمنع من أنّ ابن عطية كانت له نقاط تميّز في العمل الموازن يتفوّق بها على الطبري، لا سيما مسألة توجيه المعاني وبيان مسالك فهمها، فلهذه النقطة أهمية كبيرة في استيعاب المعاني ذاتها قبل الحُكْم عليها

بالصحة أو الغلط، وهذه النقطة وإن ظهرتْ عند ابن جرير، إلا أن ابن عطية يعتني بها اعتناءً ظاهرًا جدًّا في تفسيره وله فيها جهود كثيرة جدًّا[1].

وأمّا طبقة أصحاب الجهود في العمل الموازن بين المعاني؛ فمن أبرزهم: الرازي، وأبو حيان، وابن جزي، والآلوسي، والشوكاني، وابن عاشور.

ويحتاج تأسيس رُتَب المفسِّرين في هذه الطبقة لتفكيك العمل الموازن وعناصره من عملية استحضار المعاني وعملية التوجيه والنقد والترجيح وذِكْر المستندات والمسوّغات العلمية، وغير ذلك، ودراسة جهود المفسِّرين في هذه العناصر لضبطها أولًا، ثم عقد المقارنات بينهم في هذه الجهود ثانيًا على مستوى تكامليتها وعمق الأداء فيها وقوّته.

ثالثًا: طبقة المفسِّرين الجامِعِين للمعاني:

ينقسم المفسِّرون في هذه الطبقة -كما ذكرنا- إلى طبقتين؛ طبقة القاصدين للجمع، وطبقة أصحاب الجهود في جمع المعاني.

وقد اختلفت طرائق المفسّرين في الطبقة الأولى -كما هو معلوم-؛ فمنهم من اقتصر على التفسير المأثور كابن أبي حاتم والسيوطي، ومنهم من توسَّع كالماوردي وابن الجوزي، ومن المفسِّرين المبرزين في جَمْع التفسير المأثور

(١) يراجع في الكلام على ظاهرة توجيه المعاني عند ابن عطية: الصناعة النقدية في تفسير ابن عطية، محمد صالح سليمان، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

(**السيوطي**)؛ إِذِ استطاع لملمة شتات التفسير المأثور واستيعابه بصورة فاقت مَن سبقه في ذلك من أمثال الطبري وابن أبي حاتم، وذلك في كتابه: (الدرّ المنثور في التفسير المأثور)، وإن كان لم يُعْنَ بترتيب مادة الأقوال كما الحال عند الطبري، ومن المفسِّرين المبرزين في جَمْع المعاني بصورة عامة دون التقيّد بالمأثور (**ابن الجوزي**) صاحب (زاد المسير)؛ إِذِ استوعب -حتى زمنه- عددًا وافرًا من مادة المعاني، واعتنى بترتيبها بنحوٍ جاوز فيه مَن سبقه كالماوردي صاحب (النكت والعيون) الذي يفرّق مادة الأقوال ولا يصورها تحت أزمّة جامعة تعبر عنها كما هو بَيِّنٌ لمن يطالع كتابه.

ويحتاج تأسيس رُتَب المفسِّرين في هذه الطبقة لتفكيك عمل الجمع وعناصره؛ من عملية استقصاء المعاني وعملية ترتيبها بدمج المتّحد وفصل المفترق والعناية بالتبويب، وغير ذلك، ودراسة جهود المفسِّرين في هذه العناصر لضبطها أولًا، ثم عقد المقارنات بينهم في هذه الجهود ثانيًا على مستوى تكامليتها وعمق الأداء فيها وقوّته؛ ففي جمع الأقوال هناك نظر لاعتبارات كثيرة في الموازنة بين عمل الجامعِين كمسألة تمييز القول المسند عن غير المسند في أقوال السَّلَف خاصّة، وتحديد ما هو قول تفسيري من غيره، وكذلك فصل الأقوال ودمجها وغير ذلك مما تختلف فيه الأنظار، وكذلك تحديد القائلين بالمعاني وضبطهم، وأيضًا العناية بذِكْر المعاني الراجحة من غيرها وبيان المرجِّحِين، وذكر مستندات النقد والتضعيف، وبيان المعنى

السياقي من المعنى السياقي، وغير ذلك من الأمور التي هي بمثابة إشكالات مركزية تحتفّ بواقع المعاني في التفاسير، وعليه يتفاضل الجَمْع للمعاني عقلًا في ضوء جهد الجامع في التعاطي مع هذه الإشكالات وحلّها أو بعضها بحسب طبيعة الإطار الذي اتخذه لنفسه في العمل.

وأمّا طبقة المفسِّرين المختصِرين للمعاني فيحتاج تأسيس رُتَبِ المفسِّرين فيها للنظر لعمل الاختصار ذاته وطبيعة الأعمال الحافّة به ومنهجياته والموازنة بين المفسِّرين في ذلك، **وأمّا طبقة الناقلين للمعاني** فنحتاج لتأسيس رُتَب المفسِّرين في كلّ طبقة من الطبقات الداخلة تحتها إلى النظر في طبيعة الأعمال الخاصة بكلّ طبقة والموازنة بين جهود المفسِّرين فيها.

وتجدر الإشارة هاهنا للآتي:

أولًا: مَوْضَعَة اشتغال المفسِّرين ضمن الطبقات السالفة من الأمور التي تحتاج لتأمل ومحدّدات منهجية في بنائها كما ألمحنا قبل؛ فهناك مفسِّرون لهم نسق اشتغال من السهل مَوْضَعَتهم من خلاله ضمن إحدى الطبقات السالفة، وهناك مفسِّرون -وهم عدد غير قليل في مدونة التفسير- لا يتّضح هذا الأمر معهم، فخلافًا لبعض المفسِّرين من أصحاب الجهود القليلة على المعنى ممن هم في طبقة الناقلين، فإنّ هؤلاء أصحاب جهود ظاهرة على المعنى، إلا أن هذه الجهود متفرّقة ولا تبرز في مسار اشتغال معيّن يمتد على طول الممارسة التفسيرية للمفسِّر فتجعله مثلًا في طبقة الجامِعين أو المحرِّرين للمعنى أو

المختصِرين، ولكنها جهود متوزّعة في ذلك كلّه أو بعضه، ومن هؤلاء: أبو حيان، وابن كثير، والآلوسي، وابن عاشور، وغيرهم.

والبيان المنهجي للطبقات العِلْمِيّة لمثل هؤلاء المفسِّرين يقتضي دراسة تفاسيرهم دراسة موسّعة لبيان مختلف جهودهم على المعنى أولًا ثم الموازنة بينها ثانيًا قوّة وضعفًا من حيث الحضور في الممارسة التفسيرية، بحيث يتم مَوْضَعَتهم في الطبقات في ضوء مسار الجهد الأكثر بروزًا والأوسع حضورًا في تفاسيرهم.

ثانيًا: مَرّ معنَا كيف أنّ الاشتغال في الطبقات ينقسم لقاصدين لهذا الاشتغال وأصحاب جهود، وفي ضوء وجود تفاسير غير واضحة في نمط اشتغالها كما ذكرنا فإنّنا نحتاج لمعايير منضبطة فيما يتعلّق بالمستوى الذي تتمايز به قصدية الاشتغال عند المفسِّر في الطبقة عن أن يكون المفسِّر من أصحاب الجهود فيها، كأنْ نبيّن مثلًا -ولو بشكلٍ تقريبي- قدرًا معينًا من الاشتغال في كلّ طبقة متى توفّر في العمل التفسيري لأحد المفسِّرين حَكَمْنَا لصاحبه بالانخراط في طبقة القاصِدين للعمل في الطبقة أو أنه من أصحاب الجهود فيها، فنحدّد مثلًا قَدْرًا من المعاني المنتَجة أو من ممارسة التحرير للمعاني نقدًا وترجيحًا...إلخ متى وقع في الاشتغال التفسيري للمفسِّر اعتبرناه من أهل قصدية الاشتغال في هذه الطبقة، وإلّا كان من طبقة أصحاب الجهود، وهكذا.

ثالثًا: هناك مفسِّرون وإنْ جرتْ مَوْضَعتهم في طبقات معيّنة لبروز اشتغالهم في الانخراط فيها، إلا أنّ جهودهم في التفسير تجعل قابلية مَوْضَعَتهم في طبقات أخرى أمرًا مقبولًا وسائغًا، ويظهر ذلك مثلًا مع المفسِّرين الموازِنين بين المعاني؛ فبعضهم يعتني بجمع الأقوال وترتيبها ويمكن عَدّه مع الجامِعين؛ كالطبري الذي برع في جمع وترتيب أقوال السَّلَف، وبعضهم له تميّز في إنتاج المعاني؛ كابن عطية الذي يكثر من إيراد الاحتمالات التفسيرية في كتابه، ويظهر كذلك مع المفسِّرين ممن ألّفوا أكثر من كتاب تفسير لكلّ منها مقاصد اشتغال خاصّة، وأيضًا مع المفسِّرين من أصحابهم الجهود العَلْمِيّة المتفرّقة ممن لا يبرز في تفاسيرهم نسق اشتغال خاصّ يمكن عدّه مباشرة ضمن طبقة بعينها.

رابعًا: يحتاج المفسِّرون بشكلٍ عام لدراسة اشتغالهم بعناية حتى تتم مَوْضَعَتهم في الطبقات التي يَنتسبون إليها بشكلٍ دقيق كما أسلفنا، ونحتاج إزاء المفسِّرين الناقلين للمعاني -خاصّة أصحاب الجهود في خدمة المعاني- لبناء معايير عِلْمِيّة لكيفيات بناء رُتبهم العِلْمية ضمن طبقة الناقلين.

خامسًا: المشتغلون بالتفسير حديثًا ممن لهم نتاج تفسيري غير مكتوب[(١)]، فهؤلاء يمكن فحص نتاجهم ومَوْضَعَتهم ضمن الطبقات التي ذكرْنَا، وذلك بخلاف من فُقِد تفسيره من المفسِّرين الأقدَمِين أو ورد في التراجم اشتغاله

(١) كالدروس الصوتية أو اللقاءات المصوّرة ونحو ذلك.

بتدريس التفسير وتعليمه دون أن يكون له مؤلَّف تفسيري، وكذا مجهولو الحال ممّن يَرِد ذِكرهم في كتب التراجم باعتبارهم مفسِّرين، فهؤلاء جميعًا يمكن اعتبارهم وعَدُّهم ضمن المفسِّرين في كتب التراجم لا الطبقات؛ إِذْ مَوْضَعة مفسِّرٍ ما ضمن طبقة معيّنة يحتاج للنظر في جهده التفسيري كما أسلفنا وهو متعذِّر في هذه الأحوال.

سادسًا: مناقشة معاقد التفسير والبتّ فيها تُعَدُّ ضرورة معرفية في حقل التفسير لا غنى عنها حتى تنضبط مسيرة هذه الممارسة بالغة الأهمية وتؤتي أُكُلها، فبحسب النظر لهذه المعاقد يختلف التعاطي جذريًّا مع العديد من القضايا المتّصلة بالتفسير، حيث يمكن -كما مَرّ معنا- حذف طبقات ومسارات عمل لبعض المشتغِلين باعتبارها مما لا يصحّ إدراجه في التفسير، كما يمكن تغيير مصطلح التفسير ذاته واختيار اصطلاح يعبّر عن الحيثية التي سيجري تقريرها لهذه الممارسة البيانية للنصّ القرآني، ومن هاهنا فإنّنا ندعو المراكز والمؤسّسات البحثية للاهتمام بمناقشة معاقد التفسير والبتّ فيها بحيث يجري ترتيب مشهد التفسير برمّتِه في ضوء حاصل الترجيح المختار في معاقد التفسير وإعادة تأسيس التفسير كلية في ضوء ذلك[1].

(١) جدير بالنظر أنّنا دعونا قبل في أحد بحوثنا لتأسيس علم التفسير، ليكون سياجًا بحثيًّا للعناية بالتفسير المنتج للقرآن الكريم، وقد راعينا في ذلك العلم استحضار واقع التفسير المنتج كما هو لا فرض رؤية =

خاتمة:

انعقدت إشكالية البحث فيما سلف على النظر في أهمية الاشتغال في دراسة رُتَبِ المفسِّرين في التفسير، وكذلك آفاق العمل في هذا الجانب وكيفيات حفز الدَّرْس للاشتغال بدراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير، وطرح تصوّر تأسيسي للسَّيْر في دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين.

وبعد أن عرَض البحث للكتابات حول المفسِّرين وبيَّن خلوّها من كتابات تعتني بإبراز الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين، بَيَّن أهمية استكشاف ودراسة الرُّتَب

=

معيّنة عليه لتفسير بعينه، على أنّنا نعتبر أنّ تأسيس العلم بهذه الصورة هو مرحلة مؤقتة لها ضرورتها كي يحصل من خلالها الوعي بالتفسير وقضاياه وإشكالاته، ويتهيّأ معها الواقع البحثي للفصل في إشكالات التفسير والمسارات المتباينة لممارسته، وإلا فنحن نرى -في ضوء ما رجّحنا من حيثية التفسير واختصاصها بتبيين المعنى المراد- أن اصطلاح التفسير ليس هو المناسب للتعبير عن تلكم الحيثية وإنما اصطلاح التأويل هو الأفضل، وعليه فالعلم الذي يجب أن يكون هو علم التأويل لا علم التفسير، وكلّ مسارات الاشتغال التي قامتْ في التراث وليس لها تعلّق بالحيثية التي ذكرنا وما نتج عنها من تطبيقات فيجب -بِغَضّ النظر عن تقويمنا لهذه التطبيقات وكيفيات استثمارها والإفادة منها- إخراجها من دائرة النّظر لهذا العلم، وذلك حتى تستقيم مسيرة هذا العلم وتنضبط ثمرته ومفهومه ومفهوم القائم به، ويجري إقامة العلم النظري الضابط لممارسته (علم التأويل) والذي يحتاج في إقامته كما ذكرنا لممارسة لها مفهوم محدّد حتى يحرّر مواردها وكيفيات ضبط الممارسة من خلال هذه الموارد. يراجع في بيان هذه الرؤية للتفسير مقالتنا: مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته.

العِلْمِيّة للمفسِّرين في التفسير وآثارها وفوائدها المعرفية، وكيف أنها تؤدي لضبط الطبقات العِلْمِيّة للمفسِّرين، والاهتمام بمصنّفات التفسير وبناء محدّدات مفهوم المفسِّر، وغير ذلك من الفوائد المعرفية المهمّة.

وتأسيسًا على أهمية البحث في الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين فقد حاول البحث بيان آفاق الاشتغال بهذه الفكرة وبَيَّن أنها مرتبطة بالمصنّفات التفسيرية، وأنّ إحماء البحث فيها يأتي من خلال جعلها مسارًا بحثيًّا مستقلًّا في العمل على التفاسير لينشط فيها البحث ويتتابع، وكذلك نادَى البحث بأهمية أن يكون هناك مسار آخر لإعادة كتابة تراجم المفسِّرين لاحقًا في ضوء نتائج البحث في مسار دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين.

ثم اتجه البحثُ بعد ذلك لطَرْحِ تصوّر تأسيسي لضبط بعض الأمور التي تحتاجها انطلاقة حركة البحث في دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين، فعمل البحث على تقديم مقاربة تطبيقية لبناء صورة خارطة الطبقات العِلمية للمفسّرين، وقد استهل البحث ذلك ببيان الجهود البحثية المعاصرة في ضبط صور اشتغال المفسِّرين في التفسير وبيّن عدم وجاهتها منهجيًّا في ضبط هذه الصور.

وقد قسم البحث الطبقاتِ العلميةَ للمفسِّرين من حيث الارتباط بالمعنى من عدمه إلى طبقتين: طبقة المشتغِلين بالمعنى وطبقة غير المشتغِلين بالمعنى، وقسم الطبقة الأولى إلى طبقة المقتصرين على المعنى وطبقة المتوسّعين عن

المعنى، وكذلك جعل الأخيرة على طبقتين: طبقة غير المتوسّعين في الزيادة عن المعنى، طبقة المتوسّعين في الزيادة عن المعنى.

وكذلك قسم البحثُ الطبقاتِ العلميةَ للمفسّرين من حيث صور الاشتغال بالمعنى إلى خمس طبقات:

أولًا: طبقة المنتِجين للمعنى؛ وجعلها على طبقتين: طبقة القاصدين لإنتاج المعاني، وطبقة أصحاب الجهود في إنتاج المعاني. ومن حيث مفهوم المعنى قسم هذه الطبقة إلى ثلاث طبقات:

طبقة المنتِجين للمعنى المراد، وطبقة المنتِجين للمعنى اللغوي، وطبقة المنتِجين للمعنى الإشاري.

ثانيًا: طبقة المحرِّرين للمعنى؛ وقسمها لطبقتين: طبقة القاصدين لتحرير المعنى، وطبقة أصحاب الجهود في تحرير المعنى.

ثالثًا: طبقة الجامِعين للمعنى؛ وجعلها على طبقتين: طبقة القاصدين لجمع المعنى، وطبقة أصحاب الجهود في جمع المعنى.

رابعًا: طبقة المختصرين للمعنى.

خامسًا: طبقة الناقلين للمعنى؛ وقسمها لثلاث طبقات: طبقة رواة التفسير، وطبقة معلِّمي التفسير، وطبقة أصحاب الجهود في خدمة المعنى.

وقد بيّن البحث أن أرفع هذه الطبقات درجة هي طبقة إنتاج المعاني، يليها طبقة تحرير المعاني، ثم طبقة جمع المعاني، فطبقتَي اختصار المعاني والنقل للمعاني.

وذكر البحثُ أنّ ابن عباس هو رأس طبقة إنتاج المعاني، وأنّ ابن جرير الطبري هو رأس طبقة تحرير المعاني، يليه ابن عطية الأندلسي.

إنّ أهمية دراسة الرُّتَب العِلْمِيّة للمفسِّرين في الممارسة التفسيرية من مسارات البحث التي يتحقّق بالعمل فيها العديد من الفوائد المعرفية بالِغَة الأهمية، ومن المأمول أن يكون هذا البحث مقاربة مفيدة في هذا الصّدد تفتح الباب للتفاكر في شأن هذا المسار وأهميته وانطلاق شرارة العمل فيه، واللهُ الموفِّق.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: كتب ومؤلفات:

- التفسير والمفسّرون، محمد حسين الذهبي، دار الحديث- القاهرة، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.
- اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم، محمد إبراهيم شريف، دار السلام، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- علم طبقات المفسِّرين؛ نشأته وتطوّره، بكر آل عايد، دار الطرفين للنشر والتوزيع- الطائف، ١٤٣١هـ.
- الصناعة النقدية في تفسير ابن عطية، محمد صالح سليمان، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.
- طبقات المفسِّرين، السيوطي، ت: عليّ محمد عمر، مكتبة وهبة- القاهرة، ط: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- طبقات المفسِّرين، شمس الدين الداوودي، دار الكتب العلمية- بيروت، بدون تاريخ.
- طبقات المفسِّرين، أحمد بن محمد الأدرني، ت: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم- السعودية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- معجم المفسّرين مِن صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بتقديم الشيخ حسن خالد (مفتي لبنان)، ط: الثالثة، ١٤٠٩هـ- ١٩٩٨م.
- موسوعة التفسير المأثور، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، دار ابن حزم، لبنان، ط: الثانية، ١٤٤١هـ- ٢٠١٩م.
- المفسِّرون من الصحابة؛ جمعًا ودراسة وصفية، عبد الرحمن المشدّ، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط: الأولى، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.
- نيل السائرين في طبقات المفسرين، محمد طاهر البنجبيري، مكتبة اليمان- باكستان، ط: الثالثة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ثانيًا: بحوث ومقالات:

- تأسيس علم التفسير؛ أسبابه وأهميته، مع طرح مقاربة تأسيسية، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.
- تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة منهجية في التأسيس، مع مقاربة منهجية لتأسيس العلم، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.

- تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيف المعاصر، مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.
- تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر، مع طرح تحقيب معياري للتفسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.
- عرض كتاب «معجم المفسِّرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر»، تقرير منشور على مرصد تفسير.
- مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعِلْم ومعالجة بعض إشكالاته، خليل محمود اليماني، وهي منشورة على موقع تفسير.